جامعة آل البيت

المعهد العالي للدراسات الإسلامية

قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية

أثر التبادل التجاري على التنمية الاقتصادية بين دول مختارة من العالم الإسلامي

(٢٠٠٠-٢٠١٥)

The Impact of Trade Exchange on Economic Development Among Selected Countries of The Islamic World(2000-2015)

إعداد الطالب:

قيس عماد احمد العدوان

الرقم الجامعي:

١٦٢١٤٠٢٠٠٥

إشراف:

الدكتور تركي مجحم الفواز

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد والمصارف الإسلامية

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

٢٠١٧ / ٢٠١٨

نموذج التفويض

انا قيس عماد أحمد العدوان، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع: .....

التاريخ: .....

إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

انا الطالب قيس عماد أحمد العدوان **الرقم الجامعي 1621402005**

قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية **المعهد العالي للدراسات الإسلامية**

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان:

"أثر التبادل التجاري على التنمية الاقتصادية بين دول مختارة من العالم الإسلامي"

The Impact of Trade Exchange on Economic Development Among Selected Countries of The Islamic World

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية. كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيساً على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي الحق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب :.....

التـــــــاريخ :.....

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة:

أثر التبادل التجاري على التنمية الاقتصادية بين دول مختارة من العالم الإسلامي

The Impact of Trade Exchange on Economic Development Among Selected Countries of The Islamic World

وأجيزت بتاريخ: / 2018/8

إعداد الطالب

قيس عماد أحمد العدوان

إشراف

الدكتور تركي مجحم الفواز

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
الدكتور تركي مجحم الفواز	(مشرفاً ورئيساً)	.....
الأستاذ الدكتور علي جمعة الرواحنة	(عضواً)	.....
الدكتور علي مصطفى القضاة	(عضواً)	.....
الأستاذ الدكتور سعود موسى الطيب	(عضواً خارجياً)	.....

الإهداء

أهدي هذا الإنجاز إلى ...

والديّ ... فلولاهما لما وجدت في هذه الحياة ولا في مكاني هذا ، ومنهما تعلمت الصمود والمثابرة والجد في العمل مهما كانت الصعوبات.

امي ... التي هي كل من في الوجود بعد الله ورسوله نبع الحنان والأمان والتفاؤل التي عندما تكسوني الهموم أسبح في بحر حنانها ليخفف عن آلامي.

أبي ... الذي أحمل اسمه بكل فخر مصدر الثقة والقوة والإرادة.

زوجتي العزيزة ... لقد أشرقت شمسك في سماء حياتي ... وكنت نوراً قد غطى على أحزاني وبدلها أفراحاً ... أنتِ التي سهرت معي الليالي وأبعدت من أمامي كل الأشواك التي تعيق طريقي - ابنتي (تاج) الحياة التي أنتظرها.

اخواني و اخوتي ... انتم وهبتوني الحياة والامل والنشأة على شغف الاطلاع والمعرفة.

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين، حمداً يوازي نعمه ... والصلاة والسلام على سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة والسلام.

بادئ ذي بدء أتقدم بشكري لأستاذي ومشرفي الفاضل الدكتور تركي الفواز الذي بذل كل ما بوسعه لمساعدتي وتقويم هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر الى الأستاذ الدكتور إبراهيم بطاينة الذي منحني من علمه الشيء الكثير وكان من أصحاب الفضل في وصولي الى هذا المكان.

واتقدم بالشكر الخاص الى الأستاذ الدكتور أحلام مطالقة (عمتي الغالية) التي أعتبرها منارة علمية، فكانت تتطلع على عملي في علمي وتضيء لي مكان الجزئية المفقودة وتزيدني من علمها علما.

وكل الشكر لأعضاء لجنة المناقشة الذين شرفني قبولهم مناقشة وتقويم هذه الرسالة، ولما ابدوه من ملاحظات قيمة أثرت الدراسة.

ولا أنسى شكر جميع أساتذتي في جامعة آل البيت على علمهم وصبرهم على طلبتهم.

والشكر موصول لكل من ساهم في اعداد هذه الرسالة.

قائمة المحتويات

نموذج التفويض ..... ب
قرار لجنة المناقشة ..... د
الإهداء ..... ه
الشكر والتقدير ..... و
قائمة المحتويات ..... ز
قائمة الأشكال ..... ط
قائمة الجداول ..... ي
الملخص باللغة العربية ..... ك
ABSTRACT ..... ل
الفصل الأول : الإطار العام للدراسة ١
المقدمة ١
أهمية الدراسة ١
مشكلة الدراسة وأسئلتها ١
أهداف الدراسة ٢
فرضيات الدراسة ٢
حدود الدراسة ٢
منهجية الدراسة ٢
الفصل الثاني : الإطار النظري والدراسات السابقة ٣
تمهيد ٣
مفهوم التبادل التجاري: ٣
أ-نشأة التبادل التجاري وتطوره ٣
ب-التبادل التجاري: أسبابه وأشكاله ٥
ج-نظريات التبادل التجاري ٧
د-معيقات التبادل التجاري ٩
التنمية الاقتصادية والتجارة الدولية: ١١
أ-مفهوم التنمية الاقتصادية ١١
ب-أهمية التجارة الدولية ١٣
ج-استراتيجيات التنمية الاقتصادية ١٤

د-مساهمة التجارة الخارجية في التنمية ١٩
هـ-معدل التبادل التجاري والتنمية الاقتصادية ٢٠
الصيغ الإسلامية لتمويل التجارة وبعض الآثار الاقتصادية للتبادل التجاري: ٢٣
أ-الصيغ الإسلامية لتمويل التجارة ٢٣
ب-بعض الاثار الاقتصادية للتبادل التجاري ٢٩
الدراسات السابقة ٣٤
الفصل الثالث : التحليل البياني والإحصائي ٣٦
التمهيد ٣٦
المنهجية ٣٦
التحليل البياني ٣٦
التحليل الإحصائي ٤٠
الفصل الرابع : النتائج والتوصيات ٤٥
النتائج ٤٥
التوصيات ٤٦
قائمة المراجع ٤٧

قائمة الأشكال

الشكل (١): معدل التبادل الداخلي والدولي ٢٣

الشكل (٢): نسبة الصادرات والمستوردات للأردن خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٥) ٣٦

الشكل (٣): نسبة الصادرات والمستوردات لماليزيا خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٥) ٣٧

الشكل (٤): نسبة الصادرات و المستوردات لتركيا خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٥) ٣٧

الشكل (٥): الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٥) (المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة) ٣٨

الشكل (٦): نصيب الفرد من الناتج المحلي خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٥) ٦٠

قائمة الجداول

جدول (١): مثال يوضح نظرية القيم الدولية ٢٢

جدول (٢): نتائج تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression) لأثر التبادل التجاري (نسبة الصادرات ونسبة المستوردات) على الناتج المحلي الإجمالي في كل من (الأردن، ماليزيا، تركيا) ٤٢

الجدول (٣): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر التبادل التجاري (نسبة الصادرات، ونسبة المستوردات) على نصيب الفرد من الناتج المحلي في كل من (الأردن، ماليزيا، تركيا) ٤٣

أثر التبادل التجاري على التنمية الاقتصادية بين دول مختارة من العالم الإسلامي

(٢٠٠٠-٢٠١٥)

اعداد الطالب

قيس عماد أحمد العدوان

إشراف

الدكتور تركي مجحم الفواز

الملخص باللغة العربية

هدفت هذه الدراسة الى اختبار أثر التبادل التجاري على التنمية الاقتصادية المتمثلة بـ (الصادرات، المستوردات، الناتج المحلي الإجمالي، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) في دول مختارة من العالم الإسلامي وهي الأردن وماليزيا وتركيا خلال الفترة الزمنية (٢٠٠٠-٢٠١٥)، ولاختبار فرضيات الدراسة استخدمت الدراسة تحليل البيانات بإستخدام برمجية (SPSS) من خلال الحصول على نتائج تحليل الانحدار المتعدد (multiple regression)**.**

وقد توصلت الدراسة الى عدم وجود أثر دال احصائي للتبادل التجاري على الناتج المحلي الإجمالي في الأردن ووجود أثر دال احصائي للتبادل التجاري على الناتج المحلي في ماليزيا وتركيا، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأردن غير دال احصائي على عكس ماليزيا وتركيا فهناك أثر دال احصائي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

وقد اوصت الدراسة بضرورة إعادة النظر في نوعية الصادرات في الأردن وماليزيا و تركيا، وضرورة التركيز على الصادرات التي لا تؤثر على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد ومصارف إسلامية، التبادل التجاري، الناتج المحلي الإجمالي، نظريات التبادل التجاري، التنمية الاقتصادية، الأردن، ماليزيا، تركيا.

The Impact of Trade Exchange on Economic Development Among Selected Countries of The Islamic World

Prepared by:

Qais Emad AL-Adwan

Supervised by:

Dr. Torki AL-Fawwaz

ABSTRACT

This study aims to test the impact of trade exchange on the economic development of (exports, imports, GDP, per capita GDP) in selected countries of the Islamic world (Jordan, Malaysia and Turkey), during the period 2000-2015. Data was analyzed using SPSS software by obtaining the results of multiple regression analysis.

The study found that there is no statistical effect of trade exchange on GDP in Jordan, and there is a statistical effect of trade exchange on GDP in Malaysia and Turkey, and per capita GDP in Jordan is not statistical. Unlike Malaysia and Turkey, there is a statistical effect on Per capita GDP. The study recommended the need to review the quality of exports in Jordan, Malaysia and Turkey, and the need to focus on exports that do not affect per capita GDP.

Keywords: Economy and Islamic Banks**,** Trade exchange, GDP, Theories of trade exchange, economic development, Jordan, Malaysia, Turkey.

الفصل الأول : الإطار العام للدراسة

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أفضل المرسلين سيدنا محمد (صلى الله عليه وسلم) وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد ... فإن العالم عانى من مشكلات اقتصادية وأزمات كبرى ولعل أبرز هذه المشكلات الركود الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة، والعجز في الميزانيات وما الى ذلك من المشكلات التي لم تجد حلاً جذرياً خلال فترة الدراسة.

وقد اتجه العالم الى اتخاذ أسلوب التكتلات الاقتصادية وأساليب التبادلات التجارية لسد الحاجات الأساسية، والتي تساعد على رفع المستوى الاقتصادي من حيث تنمية جميع القطاعات الصحية والخدمية والاقتصادية وبالتالي تحقيق التكامل الاقتصادي في اطار منظمة التجارة العالمية.

ويلعب التبادل التجاري دوراً رئيساً في حل المشكلات الاقتصادية، وقد تطور التبادل التجاري مع تطور الإنتاج وتأثر بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة، ولكن التبادل التجاري كنشاط اقتصادي ارتبط بمعاش الناس وحاجاتهم كما ارتبط بالسياسة الدولية، واستخدم كسلاح استراتيجي في ايدي الدول الكبرى له معيقاته وعوامل تسهم في نجاحه، ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتبين اثر التبادل التجاري بين دول مختارة من العالم الإسلامي على التنمية الاقتصادية.

أهمية الدراسة:

ان التبادل التجاري هو الطريق الرئيس الذي من خلاله تحقق الدول الاهداف الاقتصادية المطلوبة، حيث يعمل على تحسين مستوى رفاهية الافراد والمساعدة في رفع الناتج المحلي الاجمالي والتخفيض من معدلات البطالة وازدهار وتنمية المجتمعات، الا ان هذه الاهداف يحيطها بعض المحددات والمعيقات التي تحد من عملية التبادل التجاري بين الدول، والتي يجب على الدول أخذها بعين الاعتبار كونها قد تؤثر سلبا على حركة السلع والخدمات وانتقال الافراد ورؤوس الاموال.

لذلك فان أهمية هذه الدراسة تكمن في معرفة أثر الصادرات والمستوردات على الناتج المحلي الاجمالي وبيان نصيب الفرد منه في الدول المعنية، والوصول الى نتائج وتوصيات تستفيد منها الجهات المعنية في كل دولة.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تكمن مشكلة الدراسة في عشوائية وتذبذب التبادل التجاري بين الدول المعنية، وفقدانها لعمليات الإدارة والتخطيط والتنسيق مما يعيق أثر التبادل التجاري في التنمية، إضافة الى قلة الدراسات التي تناولت واقع التبادل التجاري بين الأردن وبعض الدول الإسلامية، ومن هنا تأتي أسئلة الدراسة التالية :

ما تأثير التبادل التجاري على الناتج المحلي الاجمالي في الاردن وماليزيا وتركيا خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٥)؟.

ما تأثير التبادل التجاري على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في الاردن وماليزيا وتركيا خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٥)؟.

ما تأثير التبادل التجاري على التنمية الاقتصادية في الاردن وماليزيا وتركيا خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٥)؟.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الى بيان أثر التبادل التجاري بين الأردن وماليزيا وتركيا على التنمية الاقتصادية، ومن هنا تأتي أهداف الدراسة التالية :

اختبار اثر التبادل التجاري على الناتج المحلي الاجمالي في الاردن وماليزيا وتركيا خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٥).

اختبار اثر التبادل التجاري على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في الاردن وماليزيا وتركيا خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٥).

اختبار أثر تأثير التبادل التجاري على التنمية الاقتصادية في الاردن وماليزيا وتركيا خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٥).

فرضيات الدراسة:

تختبر هذه الدراسة عدة فرضيات وهي:

الفرضية الاولى: وجود أثر إيجابي للتبادل التجاري (نسبة الصادرات ونسبة المستوردات) على الناتج المحلي الاجمالي في الأردن خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠١٥).

الفرضية الثانية: وجود أثر إيجابي للتبادل التجاري (نسبة الصادرات ونسبة المستوردات) على الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠١٥).

الفرضية الثالثة: وجود أثر إيجابي للتبادل التجاري على الناتج المحلي الإجمالي في تركيا خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٥).

الفرضية الرابعة: وجود أثر دال احصائياً للتبادل التجاري على نصيب دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأردن خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٥).

حدود الدراسة:

تم اجراء الدراسة في ضوء المحددات الآتية:

المحددات المكانية: حيث تتناول حجم التبادل التجاري بين الأردن وماليزيا وتركيا، حيث ان هذه الدول عانت من ازمات اقتصادية كبيرة واستطاعت كل من ماليزيا وتركيا التعامل مع هذه الازمات بشكل يحافظ على اقتصادياتها.

المحددات الزمانية: حيث حددت فترة الدراسة من (٢٠٠٠- ٢٠١٥) حيث عانت معظم دول العالم من تقلبات اقتصادية حادة عام (٢٠٠٨) أثرت على اقتصاديات الدول تأثيرا كبيراً.

المحددات الموضوعية: وتتمثل في بيان متعلقات التبادل التجاري من مفهوم ونشأة وتطور ووظائف ونظريات وواقعه بين الدول الإسلامية المقترحة وآثاره الاقتصادية ومقترحات لتفعيله بينها.

منهجية الدراسة:

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي، والمنهج الاحصائي التحليلي لاختبار فرضيات الدراسة من أجل الوصول الى نتائج وتوصيات من شأنها تعزيز التبادل التجاري على التنمية الاقتصادية بين دول مختارة من العالم الاسلامي.

الفصل الثاني : الإطار النظري والدراسات السابقة

تمهيد:

يتناول هذا الفصل بيان ما يتعلق بالتبادل التجاري والتنمية الاقتصادية والصيغ الإسلامية لتمويل التجارة والاثار الاقتصادية للتبادل التجاري، حيث يتم عرض مفهوم التبادل التجاري ونشأته وأسبابه وأشكاله ونظرياته ومعيقاته، ومفهوم التنمية الاقتصادية وأهميتها ونظريتها ومعدل التبادل التجاري والتنمية الاقتصادية، وبعض الصيغ الإسلامية لتمويل التجارة وهي المضاربة والمرابحة والصكوك الإسلامية بالإضافة الى عرض الاعتمادات المستندية والتي تعتبر خدمة من خدمات المصارف الإسلامية، وكما ذكرت الدراسة بعض الاثار الاقتصادية للتبادل التجاري ومنها البطالة والتكامل الاقتصادي.

مفهوم التبادل التجاري:

التبادل لغة: "بدل الشيء محرك بالكسر وتبدله به واستبدله به وأبدله منه و بدَّله منه، أي اتخذه منه بدلاً "(الفيروز أبادي، ٢٠٠٥، ص ٩٦٥).

التبادل التجاري اصطلاحاً: ان مفهوم التبادل التجاري اصطلاحاً يأتي من مفهوم التجارة الخارجية والتجارة الدولية، ولذلك سنعرفهما ومن ثم نستخرج مفهوم التبادل التجاري اصطلاحاً.

التجارة الخارجية: "هي العلاقات التبادلية الدولية للسلع الإنتاجية والاستهلاكية والاستثمارات والخدمات والاستشارات بكافة فروعها "(الشمري، ٢٠٠٩، ص ٤٤٠).

التجارة الدولية: "هي أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية، ممثلة في حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال، وهجرة الافراد فضلاً عن السياسات التجارية التي تطبقها كل دولة من دول العالم للتأثير على هذه الظاهرة " (عبد الرزاق، ٢٠١٦، ص ١٨)، وبالتالي نستنج من التعاريف السابقة أن التبادل التجاري: هو عبارة عن حركة انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال والاستثمارات والافراد في الأسواق الدولية وفقاً لاتفاقيات وسياسات تجارية بين الدول.

ويمكن ان يكون التبادل التجاري بين مناطق الدولة نفسها، بحيث تكون منطقة منتجة لنوع معين من السلع ومنطقة أخرى منتجة لنوع آخر من السلع، ونتيجة حاجة المنطقتين للسلعتين فانه يتم الاتفاق على حصول تبادل تجاري بينها وهذا المعنى البسيط (للتبادل التجاري الداخلي)، واما (التبادل التجاري الخارجي) فيقوم على نفس المبدأ ولكن يكون بين الدول ويكون هناك اختلافات بسيطة بينهما منها: اختلاف العملات واختلاف طبيعة الأسواق واختلاف الشروط والسياسات وغيرها.

أ-نشأة التبادل التجاري وتطوره:

تعتبر الزراعة اول نشاط انتاجي مارسه الأنسان، ونظراً لعدم قدرة الفرد على انتاج كل ما يحتاجه تم التعاون مع غيره لإنتاج احتياجاته، ومن هنا ظهر التقسيم لأدوار العمل بين الأفراد، وتعتبر هذه نقطة البداية في نشأة التبادل التجاري الذي قام على نظام المقايضة نظراً لعدم وجود وسيط للمبادلة لما له قيمة معتبرة (سمحان ، ٢٠١١)، ومن هنا ظهر التعاون بين الأفراد لأن الأنسان اجتماعي بطبعه لا يستطيع العيش الا في جماعة، ثم لعدم مقدرته على انتاج كل حاجاته كان لابد من التعامل مع الآخرين لسد تلك الاحتياجات (الوادي ، ٢٠١٠)

وهذا ما يؤكده ابن خلدون (د.ت، ص٤٠) بقوله: " ما لم يكن هذا التعاون فلا يحصل له قوت ولا غذاء، ولا تتم حياته مما رتبه الله تعالى عليه من الحاجه الى الغذاء في حياته، ولا يحصل له أيضاً دفاع عن نفسه لفقدان السلاح فيكون فريسة للحيوانات، واذا كان التعاون حصل له القوت للغذاء والسلاح للمدافعة وتمت حكمة الله في بقائه، وحفظ نوعه، فان هذا الاجتماع ضروري للنوع الإنساني والا لم يكتمل وجودهم، وما أراد الله من اعتماد العالم بهم وإستخلافه إياهم".

وبقي نظام المقايضة موجودا حقبة طويلة من الزمن الى ان وجدت وسائط لتبادل السلع، فقد أصبحت بعض السلع تقوم بدور الوساطة بين سلعتين مختلفتين، من حيث القبول العام ومن حيث قبولها كوحدة حساب، ولكن مع تطور المجتمعات الإنسانية وظهور الحكومات، لم يعد نظام المقايضة بسلعة وسيطة ملائما للتبادل التجاري.(الحلاق والعجلوني ، ٢٠١٠).

"وكانت النقود البدائية عبارة عن خرز وأسنان وأصداف وأسلحة وأدوات زراعية وأدوات طهي وأدوات صيد، إضافة الى الملابس والمأكولات وقضبان الملح والخواتم ... وجميع الأشياء الثمينة المعترف بها والمقبولة عند الدفع تعتبر اموالاً ونقوداً لمالكها، علماً بأن هذه الأشكال البدائية من النقود لم يتم الأجماع على استعمالها ولهذا فان الشيء المهم بالنسبة لهذا الوسيط هو رغبة الأنسان في قبوله والمقدرة على تخمين قيمتها، وعندما تحظى سلعة معينة بقبول عام في أي مجتمع تحقق جميع الوظائف المتوخاة من اعتبارها أموالا " (القسوس، ١٩٩٨، ص ٤١) ثم ظهرت الحضارات التي ظهرت بينها علاقات اقتصادية دولية منذ نشوء الحضارات القديمة "كالحضارة الرومانية واليونانية والآسيوية القديمة، وكانت تلك العلاقات التبادلية التجارية قائمة على تجارة العبيد وبعض أنواع التوابل والفخار والفراء، وذلك لضعف النشاط الإنتاجي" (معروف ، ٢٠٠٦،ص ٢٧-٢٨).

وقد استخدمت الحضارات القديمة كاليونانية وسيطا للتبادل التجاري والمهمة الرئيسية لهذا الوسيط تقسيم عملية المبادلة الى عمليتين منفصلتين ومتتاليتين، العملية الأولى فيتم فيها التخلي عن شيء ما (البيع) في مقابل الحصول على الوسيط المتفق عليه، وتتعلق العملية الثانية بالتخلي عن هذا الوسيط في مقابل الحصول على شيء آخر (الشراء)، وهكذا حل البيع والشراء محل المقايضة، وحل التبادل غير المباشر للمنتجات محل التبادل المباشر لها. (عوض الله، ١٩٩٥).

وكانت هذه الوسائط على أشكال منها كتلا صغيرة من المعادن بأشكال مختلفة بمقدار حبة الفاصولياء والتي لها أنظمة محددة للوزن، بينما استخدمت الحضارة الهندية بعض الأصداف التي تطورت الى معادن نحاسية وفضية، أما الحضارة الصينية فاستخدمت النماذج الصغيرة للصدف وتروس السلاحف، إضافة الى الملح والشاي والحبوب كوسيط للتبادل التجاري الى أن استخدموا معدن النحاس. (القسوس ، ١٩٩٨).

واستمرت هذه الوسائط تختلف من حقبة الى أخرى الى أن اكتشفت المعادن الثمينة كالذهب والفضة، فظهرت الصورة الثالثة للتبادل التجاري وهي النقود المعدنية (الذهب والفضة) التي أخذت تسد مسد النقود السلعية كوسيط في عمليات المقايضة، وكوسيط في تحديد القيم المختلفة للسلع التي يتم مقايضتها في السوق، وبذلك تصبح هذه المرحلة تمهيداً لتبلور عملية التبادل التجاري كوسيط معتبر عند معظم الحضارات. (الحوارني ، ١٩٩٧).

ومن هنا كان اعتماد العرب في الجاهلية على الدنانير الذهبية الرومانية والدراهم الفضية الفارسية، حيث لم تكن للعرب نقود خاصة بهم مضروبة باسمهم، لكن أهل مكة – في الجاهلية – اصطلحوا أوزانا يتعاملون بها فيما بينهم كالرطل وهو اثنا عشر أوقية، والأوقية أربعون درهما، والنش وهو نصف أوقية والنواة تساوي خمسة دراهم (حسين ،٢٠١٠).

واستمرت النقود البيزنطية والساسانية كوسيلة للتبادل التجاري في العصور الإسلامية، بالإضافة الى بعض النقود المحلية مثل الدراهم الفضية الحميرية، وقد ورد في القرآن الكريم ذكر بعض النقود المتداولة مثل الدينار في قوله تعالى: {ومن أهل الكتاب من ان تأمنه بقنطار يؤده اليك ومنهم من ان تأمنه بدينار لا يؤده اليك الا ما دمت عليه قائما} (آل عمران: آية ٧٥) وهي لاتينية ثم عربت الى دينار، لدلاله على وحدة النقود الذهبية، كما ورد ذكر الدرهم في قوله تعالى: {وشروه بثمن بخس دراهم معدودة} (يوسف: آية ٢٠)، والدرهم مشتق من الدراخمة اليونانية، وهو الاسم الذي أطلق على النقود الفضية وشاع استخدامه لدى العرب، كما وردت الورق في قوله تعالى: {فابعثوا أحدكم بورقكم هذه الى المدينة} (الكهف: آية ١٩) والورق تطلق على الدراهم الفضية المسكوكة، وقد أقر الرسول (صلى الله عليه وسلم) هذا النظام النقدي المتداول.(ابن سلام ، ١٩٧٥).

ومن هنا كانت " فكرة النقود واستخدامها في التبادل التجاري تمخض عنها الذكاء الإنساني للقضاء على الصعوبات الشائكة التي تكتنف نظام المقايضة " (قريصة، ١٩٨٥، ص٧) والتي كان أبرز صعوباتها عدم توافق رغبات المتبادلين، وعدم قابلية بعض السلع للتجزئة، مع صعوبة وضع نظام محاسبة وتقارير الأرباح وبالإضافة الى صعوبة تأجيل الاستهلاك. (سمحان، ٢٠١١). وهنا كانت النقود الذهبية والفضية وسيطاً يتمتع بقبول عام في الوفاء بالالتزامات، مما أدى الى تطور وتوسع نطاق التبادل التجاري ولاسيما عندما جاء الإسلام ووضع ضوابط للدينار الشرعي والدرهم الشرعي (ابن فهد، ٢٠٠٣)،(خليل، ٢٠٠٠).

مما أدى الى أن " اتجهت البشرية نحو استخدام المعادن النفيسة كقيم لوحدات الحساب وكسلعة وسيطة لتبادل السلع " (الحلاق والعجلوني ، ٢٠١٠، ص٢١) وهذا أدى الى " نمو التجارة العالمية خلال القرن الماضي، والتي تمثل أكثر الأشكال المتطورة للعولمة، حيث كانت هناك فترة طويلة من الانخفاض في التجارة الدولية بين الكساد الكبير والحرب العالمية الثانية وكان التقدم في تحرير التجارة يتأتى من خلال تخفيض التعريفات الجمركية، والقيود غير الجمركية، ويتضح مدى التطور في حجم التجارة الدولية من خلال ما يلي: في عام ١٩١٣م كانت نسبة صادرات السلع والخدمات من الناتج العالمي تمثل ٨.٧% وارتفعت الى ١٢.١% عام ١٩٧٣م، ثم الى ٢٣.٦% عام ١٩٩٦م، وأصبحت تمثل الصادرات والمستوردات السلعية عام ٢٠٠٠م ما نسبته ٥٠% من الناتج العالمي مما يوضح كيفية حدوث التكامل بين الدول" (قابل ، ٢٠٠٣ ، ص٦٢).

ب-التبادل التجاري: أسبابه وأشكاله:

"ان انتقال العمل والبضائع ورؤوس الأموال داخل الدولة ليس أمامه من العقبات ما يؤدي الى عرقلة او تأخر، لأنه لا يوجد أي حائل أمام انتقال العمال والأموال فيما بين المناطق والأقاليم، وبين فروع الإنتاج، اما ظاهرة الانتقال الآنفة الذكر متعذرة بين الدول لوجود حواجز تحول دون هجرة الأجانب اليها وخروج رؤوس الأموال الى البلاد الأخرى "(حريري، ١٩٨١،ص٤).

أما التجارة الخارجية فتتعلق بدراسة الصفقات التجارية عبر الحدود السياسية للدولة، وتتعلق الصفقات التجارية الخارجية بأربعة أنواع رئيسية وهي: تبادل السلع الملموسة كالسلع الاستهلاكية والإنتاجية والمواد الأولية، وتبادل الخدمات كخدمات السياحة والنقل والتعليم والتأمين، وحركة رؤوس الأموال والمعاملات المالية الدولية المتعلقة بالقروض والاستثمارات الأجنبية، وتبادل عناصر الإنتاج المختلفة، المتمثلة بانتقال الأيدي العاملة من بلد الى آخر سواءً باستقطاب الكفاءات او بالهجرة الاختيارية بحثاً عن عمل بأجر مرتفع. (داود ،٢٠٠٢، ناصف، ٢٠٠٨).

ويشير (الوادي ، ٢٠١٠) الى أسباب قيام التبادل التجاري ومن أهمها: اختلاف ظروف الإنتاج حيث تنتج بعض المناطق القهوة وتستبدلها ببعض السلع التي لا تنتجها كالنفط او القطن مثلا، وتفاوت تكاليف الإنتاج للسلع والخدمات بين الدول وخاصة في الدول التي تتمتع بمزايا اقتصاديات الحجم الكبير الذي يؤدي الى انخفاض تكاليف انتاج الوحدة الواحدة، إضافة الى اختلاف الميول والأذواق وهو السبب الثالث لقيام التجارة الدولية حتى مع تماثل ظروف الإنتاج بين الدول، فإنها قد تدخل في تجارة فيما بينها بسبب اختلاف الأذواق.

كما ويفسر (السريتي ، ٢٠١٠) أسباب قيام التجارة عند الاتجاه الكلاسيكي وتتلخص فيما يلي:

أولا: ان بعض الدول تنتج سلعا لا تستطيع انتاجها دول أخرى:

فمثلا البترول والخامات المعدنية كالحديد والفحم لا تنتج الا في دول معينة على مستوى العالم مثل دول الخليج كالسعودية والكويت، وغيرها. والسلع الصناعية تنتج في الدول الصناعية مثل الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، اليابان، ألمانيا.

حيث أن الأمر يتوقف على تكاليف الإنتاج، وبالتالي يمكن انتاج أي سلعة في أي مكان في العالم، ولكن بأي تكلفة، وهذا يعني أن السبب الأول لقيام التجارة الدولية يتوقف على تكلفة الإنتاج.

ثانيا: ان بعض الدول لديها فائض في بعض السلع في حين تعاني دول أخرى من عجز فيها:

ان تفسير انتاج السلع بكميات كبيرة تفوق انتاج نفس السلع في دولة أخرى هو انخفاض النفقات وانخفاض الأسعار على المستوى الدولي، وهذا السبب يفسر سبب قيام التجارة الدولية والتبادل التجاري بين الدول يتوقف أيضا على تكاليف انتاج هذه السلع.

ثالثا: ان التجار يحققون مكاسب من نقل سلع تباع بأسعار منخفضة الى دول تباع فيها بأسعار مرتفعة:

حيث يعمل التجار على البحث عن الأماكن التي تتواجد فيها السلع والخدمات بأسعار أقل من غيرها بهدف نقلها الى أماكن تباع فيها السلع والخدمات بأسعار عالية والفرق بين السعرين يكون مكسب او ربح التاجر.

ويتضح مما اطلعت عليه الدراسة من دراسات وأبحاث وكتب أن أسباب التبادل التجاري موحدة عند هذه الدراسات وعند الاقتصاديين وتتمحور حول نفس المواضيع من حيث التكلفة واقتصاديات الحجم الكبير و غيرها ،وبالتالي فان هذه الأسباب هي التي أدت الى وجود التبادل التجاري مما ينعكس إيجابا على حركة عجلة الاقتصاد وتحقيق النمو الاقتصادي في الدولة.

لكن ما مدى حرية التجارة الخارجية ولا سيما أن الدول تتبع حالتين متطرفتين في مجال تنظيم تجارتها الخارجية:

"الأولى: سياسة اتركه حراً، وفي مجال التجارة فإن هذه المقولة تعني عدم فرض أي قيود من شأنها إعاقة او عدم تشجيع التبادل الاختياري للسلع والخدمات بين الدول ويطلق على هذا الوضع حرية التجارة.

الثانية: سياسة فرض القيود التي تؤدي الى تخفيض او منع قيام التجارة الدولية ،ويطلق على هذا الوضع في حالة عدم وجود تجارة دولية بالاكتفاء الذاتي المحلي وتمثل حالة العزلة، وربما واقعيا لا تتحقق حالة حرية التجارة او حالة الاكتفاء الذاتي بشكلها النظري ، فغالبا ما يتم فرض بعض القيود على التجارة الدولية ولكنها لن تصل الى حد المنع التام وهناك هونج كونج وسنغافورة تقتربان من حرية التجارة، وهناك من يقترب الى حالة الاكتفاء الذاتي مثل كوريا الشمالية وكوبا "(عبد القادر، ٢٠١١،ص٦٧).

لكن التبادل التجاري ينادي بحرية التجارة في السلع والخدمات والأموال بين دول العالم ولذلك أصبح هناك مفهوم وهو التجارة الدولية الحرة، وأول من نادى بحرية التجارة (ريكاردو) حيث أشار الى تحقيق الميزة النسبية للإنتاج والتبادل الدولي.

ويتلخص مبدأ حرية التجارة بما يلي:

-تجارة السلع دون ضرائب او رسوم أو قيود تجارية.

-تجارة الخدمات دون أية قيود على النقل.

-عدم وجود سياسات معرقلة للتجارة الخارجية كالضرائب و الرسوم.

-حرية الوصول الى الأسواق العالمية.

-حرية الحصول و الوصول للمعلومة عن الأسواق العالمية.

-عدم وجود احتكارات.

-حرية تنقل العمالة.

-حرية انتقال رؤوس الأموال "

وهذه الدراسة تبين مما سبق ومما اطلعت عليه أن التبادل التجاري سواء كان في السلع ام الخدمات أو رؤوس الأموال أو العمالة لا بد منه بين الدول، حيث أن الدول تختلف في مواردها وطبيعتها وموقعها وهذا بالتأكيد يؤدي الى حاجة الدول الى بعضها في مختلف الأمور، ولا ننسى أن في الإسلام ذكرت رحلة الشتاء والصيف في القرآن الكريم قال الله تعالى: {لإِيلافِ قُرَيْشٍ (١) إيلافهم رحلة الشتاء والصيف (٢)}. (قريش ، آية ٢)، فأما رحلة الشتاء فهي الى بلاد اليمن و رحلة الصيف الى بلاد الشام ، وهذه الرحلة تحمل في معناها التبادل التجاري بين البلاد الإسلامية، سبحانه وتعالى خلق الناس قبائل وشعوب مختلفة للتعارف وهذا يدل على أن الناس بحاجة الى بعضهم ومن هنا نستطيع الاستنتاج أن اختلاف الموارد والطبيعة بين الدول يدل على حاجتهم لبعض، وهنا ترى الدراسة أن هذا سبب اقتصادي إسلامي لتحقيق التبادل التجاري.

ج-نظريات التبادل التجاري:

" بدأت دراسة موضوع العلاقات الاقتصادية الدولية فيما بين مختلف دول العالم في احتلال مكان متميز في الفكر الاقتصادي منذ بداية تكون علم الاقتصاد على يد مفكري المذهب التجاري في القرن السابع عشر. وقد اهتم هؤلاء الكتاب بالتجارة الخارجية للدولة وبسياستها فيما يتعلق بهذه التجارة اهتماماً كبيراً، ومن بعد هذا درج الكتاب الاقتصاديون التقليديون الإنجليز في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر وأواسطه مثل : آدم سميث ودافيد ريكاردو وجون ستيوارت ميل، بهدف معالجة موضوع التجارة الخارجية أو التجارة الدولية " (حشيش، ٢٠٠٣، ص١٣).

أما في القرن العشرين فقد " اعتمدت سياسات الحرية الاقتصادية الدولية من حيث أصولها النظرية على أفكار المدرسة الكلاسيكية أولاً ومن ثم على الإسهامات التي قدمتها المدارس الحديثة وخاصة النيوكلاسيكية وتطوراتها

وجاء هذا التوافق بسبب المبادئ المشتركة الآتية:

-قابلية انتقال السلع والخدمات والموارد.

-آلية السوق الحرة وحركات الأسعار.

-حرية الدخول الى السوق (والصناعة) والخروج منها.

-التعديل التلقائي للاختلالات من خلال حركات الأسعار أو الكميات.

-توافق الحل الأمثل مع الهدف، أقصى كفاءة (أو أدنى تكلفة) " (معروف، ٢٠٠٦، ص٣٩٣).

ونتيجة هذه الدراسات ظهرت الأصول لنظريات التبادل التجاري و التي نلخصها في نظريتين أساسيتين وهما:

أولاً : نظرية الميزة المطلقة:

" ان أول من حاول البحث عن تفسير أسباب قيام التجارة الدولية بين الدول المختلفة هو الاقتصادي آدم سميث، وقرر أن سببها هو اختلاف المزايا المطلقة بين الدول في انتاج السلع المختلفة، وتقوم نظرية المزايا المطلقة بتوضيح فرض مفسر: يقرر أن السبب الأساسي في قيام التجارة بين الدول المختلفة هو اختلاف المزايا المطلقة بين الدول في انتاج السلع المختلفة. وذلك بناءً على عدة افتراضات أساسية وهي: (المنافسة الكاملة، التوظف الكامل، الحركية التامة لعناصر الإنتاج على المستوى الداخلي، تماثل الأذواق) ... وتتحقق الميزة المطلقة لدولة ما في سلعة معينة اذا تمكنت من انتاجها بتكلفة أقل من الدول الأخرى " (السريتي، ٢٠١٠، ص٢٧).

كما وقد " فسر آدم سميث(١٧٧٦) التخصص في كتابه ثروة الأمم عام، بمزايا تقسيم العمل والتخصص سواء في نطاق المشروع الواحد أو في المحيط الدولي. وفي رأيه ان تقسيم العمل الدولي يجبر الدولة على أن تتخصص في انتاج السلع التي تمكنها ظروفها الطبيعية من أن يكون لها ميزة مطلقة في انتاجها ثم تبادل ما يفيض عن حاجتها من هذه السلع بما يفيض عن حاجة الدول الأخرى من سلع تتمتع في انتاجها أيضاً مميزات مطلقة". (يونس، ١٩٨٦، ص٢٤).

ويتضح مما سبق أن التجارة الحرة تحقق المنفعة المتبادلة بين البلدين، حيث أن كل دولة تتميز عن غيرها في انتاج سلعة معينة وما يفيض عن الحاجة في كل دولة يتم تبادله بالسلع الأخرى.

ولكن في قانون الميزة المطلقة غير صحيحة على مستوى التجارة الدولية، لأنه لا يمكن أن تتحدد القيم المتبادلة على أساس كمية العمل المنفق في انتاج كل من السلع المقارنة، وهذا ما جاء به دافيد ريكاردو في نظرية المزايا النسبية (معروف، ٢٠٠٦).

ثانياً : نظرية المزايا النسبية:

" يقرر ريكاردو أن السبب الأساسي في قيام التجارة الدولية هو اختلاف المزايا النسبية لإنتاج السلع من دولة الى أخرى، وهذا يعني أنه يوضح نفس الفرض المفسر للنظرية، ألا وهو ان السبب لقيام التجارة الدولية اختلاف المزايا النسبية بين الدول في انتاج السلع المختلفة، وذلك اعتماداً على نفس الافتراضات الأساسية للنظرية وهي: (المنافسة الكاملة، التوظف الكامل، الحركية التامة لعناصر الإنتاج داخلياً، وتماثل الأذواق).

وهناك افتراضات تحليلية لدى ريكاردو في هذه النظرية وهي:

وجود دولتين فقط.

وجود سلعتين فقط.

ثبات مستوى التقدم التكنولوجي.

العمل العنصر الوحيد المحدد لقيمة السلع المختلفة." (السريتي، ٢٠١٠، ص٣١)

ان التبادل يتم على أساس المقايضة، بمعنى عدم وجود أداة نقدية.

تكلفة انتاج الوحدة لا تتغير تبعاً لحجم الإنتاج، بمعنى ان قوانين الغلة النسبية غير مطبقة، وان الإنتاج يخضع لقانون ثبات الغلة (عجمية، ١٩٧٨)

وهنا ترى الدراسة أن نظرية المزايا النسبية أوجدت تفسيراً منطقياً للتبادل التجاري بين الدول، حيث أن نظرية المزايا المطلقة كانت محصورة على التبادل التجاري داخل الدولة واما التبادل التجاري مع الدول الأخرى فإنها قد لا تحدث كما بينا في المثال السابق لأنه من الممكن أن تكون دولة لديها ميزة مطلقة في أكثر من سلعة وبالتالي لا تحتاج الى التبادل التجاري مع دولة أخرى تنتج نفس السلع وهذا غير صحيح اقتصادياً، لأن الدول من الصعب جدا أن تصل الى مرحلة الاكتفاء الذاتي بمعنى انها تغطي نفسها بنفسها من خلال مواردها الخاصة دون اللجوء الى دول أخرى، ونظرية المزايا النسبية تبين للدولة مدى استفادتها من عملية التبادل التجاري من حيث التكلفة والوقت والعمل، ويجب على كل دولة أن تنظر الى عملية التبادل من أكثر من جهة.

د-معيقات التبادل التجاري:

من أهم التناقضات التي يواجها الأنسان في العصر الحديث انه وصل الى ما لم يصله من قبل من حيث التقدم الكبير في التكنولوجيا وسرعة كبيرة في المواصلات والنقل ووسائل أمان افضل من القبل بكثير بين مختلف مناطق العالم، ومع كل هذا نجد كثيراً من الدول تتراجع في نشاطها الاقتصادي الخارجي وبالأخص العمليات التي تتعلق بالتبادل التجاري مع الدول الأخرى، ففي الوقت الذي وصل اليه من تقدم ملحوظ في وسائل النقل الجوي والبحري والبري ووسائل الاتصالات وهذا يعمل على زيادة صلة شعوب العالم المختلفة ويحقق ترابطاً مباشراً بينها، نجد ان في نفس الوقت هناك دول تضع قيوداً على التبادل التجاري فيما بينها (إبراهيم،٢٠٠١).

اختلف الاقتصاديون فيما بينهم على هذا التناقض، فلماذا يسعى الانسان نحو الأفضل في الوصول الى ما يخدمه بسرعه كبيرة يوفر فيه الوقت الكثير؟ وبنفس الوقت يضع قوانين وشروط وضوابط تحد من استخدام هذه الوسائل.

وقد اصبح هناك تحكم في المستوردات والصادرات، ويكون هذا التحكم من خلال اسلوبين هما:

الأول: التقييد الكمي بنظام حصص الاستيراد وتراخيص الواردات.

الثاني: التقييد غير الكمي أي التقييد المستمد من الضرائب المقررة بالتعريفة الجمركية.

هذا وعمدت الكثير من الدول الى تقييد الواردات والصادرات بحواجز شتى وأهما:

عوائق التقييد الكمي للواردات بنظام حصص الاستيراد وتراخيص الاستيراد.

استخدام سعر الصرف للتأثير على الصادرات والمستوردات، اذ تعتمد الدولة على تخفيض العملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية لأهداف أهمها: زيادة الصادرات والاقلال من الواردات، و بعبارة أخرى استخدام سعر صرف بصورة بعيدة عن التوازن في مراعاة صالح الدولة.

تمويل الخزانة العامة من جباية الضرائب الجمركية، وهي ضرائب غير مباشرة، وهنا نخص بالذكر الدول النامية، حيث تعتبر الضرائب مورداً في هذه الدول.

الضرائب الجمركية على الواردات وأحياناً على الصادرات لمنع خروج بعض السلع والمواد الأولية الضرورية للصناعات الوطنية او للسوق المحلي.

كما وذهب الاقتصاديون بالنسبة للتبادل التجاري بين الدول الى مذهبين، احدهما يرى: ضرورة ترك التبادل التجاري حراً بدون أي معيقات وبدون أي قيود، حيث يحقق رأي هذا المذهب فوائد متبادلة بين دول العالم المشتركة في التبادل مما يهدف الى الوصول لزيادة الرفاهية الاقتصادية بين الشعوب، واما أصحاب المذهب الثاني: فانهم يرون بضرورة تقييد التبادل التجاري بين الدول عن طريق فرض ضرائب جمركية، والسبب في ذلك هو حماية الصناعات المحلية من الصناعات الأجنبية (إبراهيم،٢٠٠١).

وهناك ايضاً عدة معيقات للتبادل الدولي ولعل من أهمها:

وجود الحواجز بين الدول التي تعترض تحرك السلع، والأشخاص ورؤوس الأموال، حيث ان هذه الحواجز قد تكون سياسية او اجتماعية او اقتصادية، والعوائق السياسية تأخذ شكل (رسوم جمركية، قيود تجارية، رقابة على الصرف، إجراءات جمركية معقدة، اشتراطات معينة للتغليف، اشتراطات صحية معينة، وغيرها).

الاختلاف الموجود بين الدول في نظم عملتها:

عند أي نقطة زمنية من المحتمل ان تختلف الظروف والسياسات الاقتصادية العامة بحدة أكبر بين الدول منه داخل الدولة الواحدة.

الاعتبارات الجغرافية، حيث ان الدول تختلف في الحجم وفي الموارد، وهناك دول لها أنظمة نقل خاصة مع اختلافات أجور النقل والشحن.

واما بالنسبة للدول الإسلامية (أبو حرب ، ٢٠٠٨)، فان السلع الأولية تسيطر عليها مثل: النفط والمعادن والمنتوجات الزراعية، وقد أوردت بعض الدراسات أرقاماً لحجم صادرات الدول الإسلامية والتي نستنتج منها قلة صادرات العالم الإسلامي عموماً بالنسبة الى اجمالي الصادرات العالمية من جهة وضعف التبادل التجاري بين الدول الإسلامية نفسها من جهة أخرى، ويعود ذلك الى عدة عوامل وهي:

-اختلاف السياسات الاقتصادية العامة.

-تشابه الإنتاج.

-ضعف التنوع في الاقتصاد.

-تخلف البنية التحتية، في مجال النقل والمواصلات وغيرها.

وترى الدراسة مما سبق أن التبادل التجاري بين الدول العربية أكثر صعوبة من الدول الغربية، وهذا سر تقدم الدول الغربية و تخلف الدول العربية، حيث ان التبادل التجاري متفق عليه في الدول الغربية من حيث حجم الإنتاج ونوع الإنتاج و سياسة الإنتاج وبالتالي يتحقق التكامل الاقتصادي فيما بينها، واما الدول العربية فهي غير متفقة في تحقيق التبادل التجاري فيما بينها، حيث ان هناك عشوائية في الإنتاج وكل دولة تضع شروطاً معقدة أكثر من شروط الدولة الأخرى، وهذا أدى الى الوضع الراهن من التخلف الاقتصادي في هذه المنطقة، و اما بالنسبة لسبب قلة الموارد في الدول العربية فان الدراسة ترى ان هذا ليس سبباً رئيساً تبرر فيها الدول لنفسها عن تراجع التنمية الاقتصادية فيها، والدليل على ذلك انه لا توجد دولة تتوفر فيها الموارد بكثرة وبالرغم من ذلك فهي تحقق تنمية اقتصادية من خلال الاتفاق مع الدول الأخرى في التبادل فيما بينهم، وهنا تكمن أهمية الإدارة بين الدول والوصول الى خطة استراتيجية تجمعهم.

التنمية الاقتصادية والتجارة الدولية :

أ-مفهوم التنمية الاقتصادية:

كلمة التنمية تشمل العديد من الجوانب منها اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية، أي أن التنمية عملية حضارية شاملة، ومفهومها اختلف عند كثير من الاقتصاديين والكتاب وبين الدول النامية والدول المتقدمة. ومن هذه التعاريف عند الكلاسيك: هي عملية يزداد فيها الدخل القومي ودخل الفرد في المتوسط بالإضافة الى تحقيق معدلات عالية من النمو في قطاعات معينة تعبر عن التقدم، كما عرفت بأنها: العملية التي تستخدمها الدولة غير المستكملة النمو في استغلال مواردها الاقتصادية الحقيقية بهدف زيادة دخلها القومي الحقيقي وبالتالي زيادة متوسط نصيب الفرد منه. كما ويعرفها نيكولاس كالدور(kaldor nicolass): مجموعة من إجراءات وسياسات وتدابير متعمدة موجهة لتغيير بنيان وهيكل الاقتصاد القومي تهدف الى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عن فترة محددة من الزمن (عريقات،١٩٩٢).

كما ظهرت العديد من التعاريف للتنمية الاقتصادية منها:

١) التنمية الاقتصادية: "هي عبارة عن عملية يزداد فيها الدخل القومي الحقيقي لمجتمع معين خلال فترة زمنية طويلة، وفي هذه الحالة لا بد وان يدخل عنصر السكان ومعدل النمو السكاني في المجتمع، فاذا كان معدل النمو الاقتصادي أكبر من معدل النمو السكاني فان دخل الفرد في المتوسط لا بد وأن يزداد"

وأيضاً عرفت بأنها :" العملية التي يرتفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة ممتدة من الزمن، وهذا يعني أن التنمية عندما تتحقق بمعدلات نمو تفوق نمو السكان فهذا يعني ارتفاع الدخل الحقيقي الفردي (أي متوسط الدخل الفردي الحقيقي)، وبما أنها عملية فهذا يعني تحرك بعض القوى التي تفعل في السياق الطويل وتجسد التبدل في متغيرات معينة، وأنها ينبغي أن تمتد لفترة طويلة الأجل حيث لا يعتمد بالارتفاع القصير الأجل الذي يحدث خلال الدورات الاقتصادية مثلا، بل يجب أن يستمر الارتفاع خلال أكثر من دورة، بحيث يكون الارتفاع والانخفاض في دورة اقتصادية معينة أعلى من الارتفاع والانخفاض في الدورة التي سبقتها " (خلف، ٢٠٠٦، ص١٧٧).

واستطاع المفكر الاسلامي والاقتصادي خورشيد أحمد ان يقدم المفهوم الاسلامي للتنمية الاقتصادية في سياق نظري متكامل يعكس عظمة الإسلام واستيعابه لمشكلات الأنسان وتقديم الحلول المناسبة له: حيث أن التنمية الاقتصادية في الإسلام تتضمن أموراً وهي (الشمولية والتوازن، الجهد التنموي يهتم بالإنسان، التنمية في الاسلام هي نشاط متعدد الأبعاد، الاستخدام الأمثل للموارد) وبذلك تصبح التنمية الاقتصادية في المفهوم الإنساني تنمية الأفراد والمجتمعات مادياً وروحياً واخلاقياً مما يقود الى تعظيم الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية ومما يدل على اتساع مفهوم التنمية الاقتصادية في الاسلام (السواعي،٢٠٠٦).

٢) النمو الاقتصادي:" هو حدوث زيادة مستمرة في الناتج القومي أو الدخل القومي الحقيقي، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد منه عبر الزمن. وأما التنمية الاقتصادية: فهي تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي وزيادة متوسط نصيب الفرد منه، هذا فضلاً عن اجراء العديد من التغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة، إضافة الى تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل القومي، أي احداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء" (عجمية وناصف، ٢٠١٠، ص ٧٧-٨١).

وتلاحظ الدراسة من التعريفين السابقين أن الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، أن النمو الاقتصادي يحتوي على (زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، وأن تكون الزيادة في متوسط دخل الفرد حقيقة وليست نقدية، وأن تكون الزيادة بصفة استمرارية).

وأما التنمية الاقتصادية فهي تحتوي على جميع هذه الأمور التي في النمو الاقتصادي بالإضافة الى: (إجراء تغيرات في الهيكل والبنيان الاقتصادي، تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل، و الاهتمام بنوعية السلع والخدمات المنتجة).

وهناك أبعاد عدة للتنمية توضح الدراسة بعدين منهما: البعد المادي والبعد الدولي.

فأما البعد المادي الذي يستند الى أن التنمية هي نقيض التخلف، وبالتالي فان التنمية تتحقق من خلال التخلص من سمات التخلف واكتساب الخصائص السائدة في البلدان المتقدمة، ان المفهوم المادي للتنمية الاقتصادية يبدأ بتراكم قدر من رأس المال، الذي يسمح بتطوير التقسيم الاجتماعي للعمل، أي التحول من الصناعة اليدوية الى الصناعة الآلية، وعلى النحو الذي يحقق سيادة الإنتاج السلعي وتكوين السوق الداخلية وهذا ما يعرف بجوهر التنمية

ومن أبعاد التنمية أيضاً البعد الدولي للتنمية الذي يتضمن مفهوم التعاون الدولي وعلاقته بالتنمية في اطار المنظمات والاتفاقيات والنظام العالمي ومنها منظمة الجات (GATT) أي الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية، ومنظمة الاونكتاد (UNCTAD) أي مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وكل هذه المنظمات تهدف الى تحقيق علاقات دولية أكثر تكافؤاً (القريشي، ٢٠٠٧).

وترى الدراسة أن التنمية شاملة لجميع المجالات، فهناك تنمية اجتماعية وتنمية ثقافية وتنمية سياسية وتنمية تنظيمية وتنمية هيكلية وتنمية في مجال الصحة وأيضاً هناك تنمية اقتصادية التي هي مجال دراستنا، ونستنتج مما سبق أن مفهوم التنمية الاقتصادية عند الكلاسيك والاقتصاديين تتمحور حول الزيادة في الدخل القومي والانتاج القومي الحقيقي ومقدار نصيب الفرد من الزيادة في الدخل القومي، وزيادة الدخل يؤدي الى زيادة الادخار مما يساعد على التراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي في المجتمع وهذا بدوره يعمل على زيادة الاستثمارات وتقدم المؤسسات المالية وتنظيم الانتاج بطريقة أفضل، والتنمية الاقتصادية في الإسلام تركز على تنمية الفرد في البداية ومن ثم المجتمعات من ناحية أخلاقية ومادية وروحية من أجل الوصول الى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية كما ووضحت الدراسة الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، كما وبينت أبعاد التنمية الاقتصادية التي لها أثر كبير على تنمية المجتمع وتنمية العلاقات مع الدول الأخرى.

ب-أهمية التجارة الدولية:

" أصبحت تتسم اقتصاديات معظم الدول بأنها مفتوحة، فهي تستورد وتصدر سلعاً وخدمات، والعالم المعاصر وما يتصف به من سهولة في الاتصال والتنقل، جعل الدول أكثر ارتباطاً فيما بينها عما كانت عليه في الماضي، حيث تزايد أهمية التجارة الخارجية نتيجة لتطور نظم المعلومات والاتصالات والعلاقات الدولية، وتنبع أهمية التجارة الدولية أو التبادل الدولي من مبدأ ندرة الموارد حيث لا توجد دولة تمتلك كل الموارد بالوفرة اللازمة لإنتاج كل السلع والخدمات لسد حاجة الأفراد، وحتى على فرض وجود مثل هذه الدولة سنلاحظ أن التخصصية والتجارة الدولية سيؤديان الى المساهمة في رفع مستوى رفاهية الأفراد، والتخصصية هي أول مبدأ من مبادئ التجارة الدولية، وهي أن تقوم دولة معينة بالتركيز وتخصيص الموارد المتاحة لديها لإنتاج صناعة أو زراعة معينة والمتاجرة بالوفرة الحاصلة من تلك السلعة مع دولة أخرى قامت بإنتاج سلعة أخرى تحتاجها الدولة الأولى، ومن ثم تقوم الدولتان بتبادل السلع" (الوادي،٢٠١٠، ص٣٤١).

ولقد أصبحت التجارة الدولية من أهم الأنشطة التي تعتمد عليها دول العالم، فهذه دول أوروبا التي يتزايد عدد سكانها وتعيش على مساحة محدودة نسبياً من الأرض ذات الموارد الطبيعية المحدودة وهذا الأمر يجعلها تحتاج الى التعاون مع دول العالم أخذاً وعطاءً، واذا كانت دول أوروبا تحتاج الى التعاون الدولي فان من المؤكد ان الدول النامية تحتاج الى هذا التعاون (السريتي،٢٠١١).

وتمثل التجارة الدولية للسلع و الخدمات والأصول واحداً من الارتباطات الأكثر قوة بين اقتصاديات العالم المختلفة، حيث ان حجم السوق المحلي وحده يعتبر غير كاف لكثير من المنتجات، فعلى المستوى القومي تكون الصادرات جزءًا كبيراً من الناتج القومي الإجمالي (GNP) لكثير من الدول، وتساهم مساهمة هامة في التوظف المحلي، وان درجة اعتماد الدول على الصادرات والواردات تتنوع من دولة الى أخرى. وبالتالي ان التجارة الدولية تتسبب في قدر كبير جداً من النشاط الاقتصادي داخل نطاق الاقتصاد العالمي، كما ويزداد مع حجم التجارة الدولية أيضاً زيادة أهميتها النسبية في النشاط الاقتصادي العالمي.

وقد عرف العالم نشاط التجارة الخارجية (الدولية) من أقدم العصور، ويحدثنا القرآن الكريم عن رحلة التجارة بين مكة والشام ورحلة التجارة بين مكة واليمن التي كانت تقوم بهما قريش. قال الله تعالى: {لإيلاف قريش، ايلافهم رحلة الشتاء والصيف، فليعبدوا رب هذا البيت، الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف} (قريش، (١-٣))، وبعد حقبة من الزمن يحدثنا أيضاً التاريخ عن حركة التجارة بين مصر الفرعونية وبين بلاد الصومال وحركة التجارة بين الغرب والشرق، ونمت التجارة الدولية مع نمو الحضارات، وكان لظهور الثورة الصناعية وتقدم وسائل النقل والمواصلات والتخزين وتقدم التكنولوجيا أثر كبير في النمو المتزايد لحركة التجارة الدولية (توفيق، ١٩٧٨).

وأشار (السريتي، ٢٠١١، ص٦) الى أسباب اهتمام دول العالم بدراسة التجارة الدولية وهي:

"دخول العالم في عصر التعاون الاقتصادي الدولي.

ظهور المؤسسات الدولية التي تعمل في مجال النقد والتمويل والتنمية الاقتصادية.

ظهور مشاكل الدول النامية على المستوى الدولي مثل تدهور معدلات التبادل الدولية واتجاهها في غير صالح الدول النامية، والعجز المستمر في موازين مدفوعاتها .

عولمة الاقتصاد والأسواق الدولية، حيث أصبح العالم بمثابة قرية صغيرة واحدة وسوق دولي واحد".

وتستنج الدراسة مما سبق ان كل دولة تحاول ان تؤمن احتياجاتها من سلع وخدمات، وهناك طريقتان امام الدولة من أجل ان تحقق احتياجاتها:

الطريقة الأولى: ان تؤمن نفسها من نفسها.:

وهذه الطريقة تعني الاكتفاء الذاتي ومن الصعب على أي دولة ان تؤمن جميع السلع والخدمات والأموال وتغطي التزاماتها، وذلك بسبب عدم وجود جميع الموارد بكثرة في الدولة لأن أرض الدول تختلف عن بعضها والمواد الخام لا توجد بجميع الأراضي بنفس النسبة وهذا يؤدي الى الحاجة من موارد الأراضي الأخرى أي الدول الأخرى، وأيضاً بسبب اختلاف التكاليف لاستخراج المادة الخام فقد تكون في دولة التكاليف مرتفعة وفي دولة أخرى التكاليف أقل، وتم شرح هذه النظرية في الموضوع الرابع.

الطريقة الثانية: أن تؤمن نفسها من نفسها ومن غيرها:

وهذه الطريقة تعني أن الدولة تنظر الى مواردها وتكلفة استخراجها وتصنيعها فان كانت مجدية (أي تكلفتها اقل من تكلفة استيرادها) فهذا يدفع الدولة الى تصنيعها وتصديرها الى الدول الأخرى مما يساهم في تنمية الناتج المحلي للدولة (GNP) وتحريك عجلة الاقتصاد، وان كانت تكلفة استخراج الموارد وتصنيعها غير مجدية (أي تكلفتها أكبر من تكلفة استيرادها) فهذا يدفع الدولة الى اللجوء الى الدول الأخرى في هذه السلع والخدمات من أجل تقليل النفقات على الدولة، وهنا نرى الحكمة من أهمية التجارة الدولية ووجود التبادل التجاري، وهكذا تصبح الدولة تنتج السلع والخدمات التي تتميز بقلة تكلفتها بالنسبة لاستيرادها وتستورد السلع والخدمات المكلفة لإنتاجها.

ومن اجل ذلك يجب على الدول الاستفادة من التجارة الدولية وتحقيق التبادل التجاري من أجل تحقيق الرفاهية الاقتصادية وتنمية الاقتصاد الوطني وعرض سلعها وخدماتها أمام الدول الأخرى في الأسواق العالمية، ومن هنا على الدول العربية أن تقوم بإقامة مشاريع تعاونية تهدف فيها استغلال مواردها بالشكل الصحيح فمثلاً دولة تؤمن المال ودولة تؤمن العمالة ودولة تؤمن الأرض فان هذه عناصر الإنتاج اذا تم تنظيمها والعمل بها بشكل فعال، فباستطاعة هذا المشروع ان يحدث تغييراً جذرياً في اقتصاديات الدول النامية.

ج-استراتيجيات التنمية الاقتصادية:

تعرف الاستراتيجية بانها "مجموعة من العناصر والمرتكزات التي توضح معالم الطريق لتحقيق الأهداف العامة او القطاعية المرغوب فيها، والأسلوب الذي يحدد كيفية السير في هذا الطريق، والذي يتم ضمن اطارها تنفيذ كافة الجهود الإنمائية ". (عريقات،١٩٩٢، ص٤٣).

وفي هذا الموضوع سنحاول ان نلقي الضوء على الاستراتيجية المناسبة لتحقيق عملية التنمية في الدول النامية، ومن أجل دفع الاقتصاد في الدول النامية لا بد من احداث تغيرات مستمرة لنجاح عملية التنمية، فكما تم توضيحه سابقاً ان التغير لا يشمل الجوانب الاقتصادية فحسب وانما يشمل ايضاً جوانب اجتماعية وسياسية وتنظيمية وإدارية.

" والدول النامية تستطيع ان تعتمد على نفسها في سد الاحتياجات الأساسية لأفراد المجتمع من خلال استغلال الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة استغلالاً حقيقياً، وهذا يقلل من اعتمادها على العالم الخارجي، ونتيجة لذلك دعا الاقتصاديون الى ضرورة وجود استراتيجية معينة تتبعها هذه الدول من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، وانقسم الاقتصاديون الى فريقين فريق يؤيد استراتيجية النمو المتوازن وفريق يؤيد استراتيجية النمو غير المتوازن "(عريقات، ١٩٩٢، ص٤٤).

اولاً : استراتيجية النمو المتوازن:

" يعتبر روزنشتين – رودان ، ونيركسه، و آرثر لويس اهم مؤيدي استراتيجية النمو المتوازن ويعتقد روزنشتين رودان أن الاستثمار يجب أن يزداد بنفس النسبة في جميع القطاعات الاقتصادية (الزراعة والصناعة و الخدمات و قطاع السلع الاستهلاكية وقطاع السلع الإنتاجية، وغيرها)، ويعتقد ان ظواهر التكامل تجعل جميع القطاعات مناسبة للاستثمار، مختلف القطاعات في الاقتصاديات المختلفة من ان تتقدم معاً من اجل تجنب مشاكل التصريف، وتوازن العرض يأتي من توازن الطلب، حيث تقول النظرية (من أجل توليد التطور يجب ان تتوزع الاستثمارات وفي نفس اللحظة على جميع القطاعات الاقتصادية)، ويختلف قليلاً آرثر لويس في رأيه في عدم توزيع الاستثمارات على جميع القطاعات كي تنمو في نفس النسبة، وانما يجب ان تنمو جميع القطاعات في آن واحد. وذلك لأن التبدل سوف يحدث في أذواق المستهلكين وتركيب الطلب نتيجة لارتفاع الدخول، ولذا لا يمكن أن تنمو جميع القطاعات في نفس النسبة، و أما نيركسه فقد طور هذه الاطروحة الى (النمو المتوازن تبعاً للطلب) وهذا يعني ان توزيع الاستثمارات بين القطاعات يجب ان يكون تبعاً للطلب على منتجات كل قطاع " (الرواوي،١٩٨٥، ص ١٨٨).

ووضح سبب تأييده لهذه الاستراتيجية لأنه كان يرى ان الاستثمار في صناعة واحدة مثلا صناعة (A) بدون ان يرافقه استثماراً في صناعات أخرى مثلاً صناعة (B) سيكون فاشلاً او يفشل نفسه بنفسه، طالما أن الاستثمار في الصناعة (A) سوف يكون بدون مكافأة بسبب عدم كفاية الطلب على انتاج الصناعة (A). وهكذا فان نيركسه يقترح توسعاً آنياً أي في الوقت نفسه لكل صناعة بوصفه وسيلة للحصول على خصائص توليد الطلب للاستثمار، ويقول نيركسه ان زيادة في انتاج على مدى واسع من السلع القابلة للاستهلاك بحيث تكون متطابقة مع نمط تفضيلات المستهلكين تولد الطلب عليها (القرشي، ٢٠١٠).

ولاستراتيجية النمو المتوازن عدة مبررات (عجمية وناصف، ٢٠١٠) من أهمها:

وفورات الحجم الكبير: حيث ان هناك العديد من الصناعات التحويلية التي يكون فيها نصيب رأس المال الثابت كبير وكذلك مشروعات رأس المال الاجتماعي يترتب على انتاجها بصورة كبيرة انخفاض تكلفة الوحدة وتحقيق أدنى التكاليف الممكنة.

الوفورات الخارجية: وخاصة وفورات جانب الطلب وذلك بسبب علاقات التشابك والتداخل فيها بين قطاعات الاقتصاد القومي وبعضها، حيث أن في حالة إقامة العديد من الصناعات معا في نفس الوقت فان كل صناعة تولد طلبا على انتاج الصناعات الأخرى نتيجة للزيادة في الدخول وتنوع الحاجات البشرية.

كبر الحد الأدنى لرأس المال الاجتماعي اللازم لتحقيق التنمية: أن هذه المشروعات تكون بصورة ضخمة وغير قابلة للتجزئة وتوفر هذه المشروعات العديد من الخدمات للمشروعات الصناعية وبالتالي تحقق لها العديد من الوفورات الخارجية، ومن ثم تحفز على زيادة الاستثمارات الخاصة بها.

ارتفاع معدلات النمو السكاني: لأن معدلات النمو السكاني في الدول النامية بصفة عامة مرتفعة وتصل الى أربعة أضعاف نظيرتها في الدول المتقدمة، هذا الأمر يجعل الحكومات في الدول النامية مضاعفة جهود التنمية من خلال زيادة معدلات الاستثمار في كافة المجالات بهدف الارتفاع بمستوى المعيشة.

كما وأشار الرواوي الى عدة انتقادات موجهة في استراتيجية النمو المتوازن (الرواوي،١٩٨٥،ص١٩٢):

هذه الاستراتيجية لا يمكن ان توصل الى التطور، لأن المقصود في التطور هو انتقال اقتصاديات الدول من نمط انتاجي الى آخر أكثر تطورا، وهذا غير ممكن في هذه النظرية التي تسعى الى تطوير الإنتاج نفسه والطلب نفسه.

خطأ هذه الاستراتيجية عند تأكيد ترابط وتكامل القطاعات الاقتصادية متجاهلة حقائق كثيرة أهمها ازدواجية وعدم ترابط هذه الاقتصاديات، وهناك دخول كثير من الصناعات تؤدي الى حذف صناعة أخرى.

هذه الاستراتيجية تفترض وجود كفاءات متعددة في الدول قادرة على انجاز عملية التصنيع الشامل، والحقيقة ان الاقتصاديات المتخلفة لا تمتلك مثل هذه الإمكانيات وان كانت موجودة هذه الإمكانيات فإنها لا تستطيع استغلالها، لأنه لا يوجد إمكانية لإقامة التصنيع في كل الجبهات.

ان توزيع الاستثمارات على جبهة عريضة، واقتصاد الإنتاج كي يلبي الطلب الضعيف في الدول المتخلفة، يؤدي الى تقليل الأرباح التي يمكن الحصول عليها مما نسميه (الوفورات السلمية) او وفورات الحجم وهي الوفورات التي تأتي من انخفاض تكاليف الإنتاج نتيجة زيادة الحجم في الإنتاج او استخدام التقدم التقني او الإداري ".

ثانياً : استراتيجية النمو غير المتوازن:

ان صاحب السبق الزمني في الدفاع عن هذه الاستراتيجية هو الاقتصادي الفرنسي (فرانسو بيرو)، حيث يرى ان الاستثمارات يجب ان تتوزع بشكل غير متوازن على القطاعات الاقتصادية.

ويقصد بأسلوب النمو غير المتوازن هو اختيار بعض الصناعات (او الأنشطة الاقتصادية الأخرى والتي تتميز عن غيرها بقدرتها على حث الاستثمار في الصناعات والقطاعات الجديدة) لتوجيه الدفعة القوية اليها. فتقود هذه الأنشطة عملية النمو الاقتصادي في الاقتصاد القومي بأكمله، أي احداث اخلال مقصود في توازن الاقتصاد القومي وفقاً لاستراتيجية معلومة وهادفة، تلك هي استراتيجية النمو غير المتوازن. فالدولة الفقيرة لا تمتلك من الموارد سوى القدر الضئيل كما تفتقر الى القدرة على تنظيم وتوجيه الاستثمارات على أساس فكرة النمو المتوازن (ان امكن لها تدوير الموارد وهو افتراض نظري بحت) ومن ثم فان استراتيجية النمو غير المتوازن تعتبر أكثر ملائمة لواقع البلاد المتخلفة وظروفها الاقتصادية. ولكن السؤال هنا هو:

كيف يتم الاختيار؟...

ما الأنشطة او الصناعات التي نبدأ بإنشائها؟...

ويجيب هيرشمان على هذه الأسئلة التي تنصب على موضوع تقرير أولويات الاستثمار بان المعيار هو قدرة النشاط المنتقى على جذب او الحث على الاستثمار في المجالات الأخرى التي تتكامل معه " (سلامة ، ١٩٩١، ص ٢٦٥).

" ويرى بعض الاقتصاديين ان اهم انتقاد يوجه الى استراتيجية النمو الغير المتوازن يتمثل في افتراض ان هذه الاستراتيجية تجري بصفة أساسية عن طريق المبادأة الفردية، ويتضح هذا من كونها تتخذ من اختلال التوازن محركاً للنمو عن طريق ما يترتب على الاختلال في التوازن من حث المنظمين الافراد على اتخاذ قرارات الاستثمار، وان التنمية الاقتصادية لا تتم في ظل التخطيط الشامل الذي يتضمن حصر وتعبئة الموارد الاستثمارية الكلية وتوجيهها الى مختلف وجوه النشاط الاقتصادي طبقاً لما تقرره الخطة القومية على أساس تعظيم العائد الاجتماعي للاستثمارات" (عجمية ، ناصف ، ٢٠٠٠، ص ١٢٧).

النظرة الإسلامية لاستراتيجية التنمية الاقتصادية:

واما التنمية الاقتصادية في الفكر الإسلامي، فان الله تعالى يأمر عباده بالقيام بعمارة الأرض واستغلالها بمختلف الأنشطة كالزراعة والفلاحة والبناء وحفر الأنهار، وبأن يقيموا فيها ويبنوا فيها المساكن وكل ما يلزم من مرافق لشؤون حياتهم. (الحواري ، ١٩٩٢).

كما قال الله تعالى: {هو الذي أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها} (هود، آية٦١) وان استغلال الأرض اما ان يكون بطريقة مباشرة من خيراتها، او بطريقة غير مباشرة بتصنيع منتجاتها لتكون نافعة.

كما وان التنمية الاقتصادية في الفكر الإسلامي ليست مجرد العمل على زيادة الإنتاج وتحقيق الرفاه المادي وانما هي إعادة بناء اجتماعية اقتصادية شاملة، على هدي نموذج مختلف كل الاختلاف، له فروضه الخاصة، يستلزم مشاركة الفرد والدولة معاً لدفع عجلة التنمية الاقتصادية (أحمد ، ٢٠١٤).

وأشار جنان احمد الى الخصائص التي تتميز بها التنمية الاقتصادية في الإسلام عن التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الوضعي وهي: (أحمد ، ٢٠١٤).

خاصية الشمولية:

حيث لا تهتم التنمية بزيادة الإنتاج فحسب، ولا تركز على الرفاه المادي دون غيره من مكونات الحياة الإنسانية، انما تهتم ايضاً بالجوانب الروحية والعقلية والأخلاقية والاجتماعية بقدر متوازن يحقق الحياة الكريمة والطيبة للإنسان.

خاصية الإنسانية:

بمعنى أنها تجعل الانسان محور اهتمامها واساس خططها، لذا كانت الحضارة الإسلامية التي صنعتها هذه التنمية هي حضارة الانسان بكل مقوماته، وليست حضارة الأشياء والأموال فهي وسائل فقط لتحقيق سعادة و رفاهية الانسان.

خاصية التوازن:

تمتاز كذلك بأنها تنمية متوازنة، فهي توازن بين الجوانب المادية والروحية من الحياة الإنسانية، كما هي توازن بين المصالح الفردية والمصالح العامة، وهي توازن في الاهتمام بقطاعات المجتمع وفئاته المتعددة، وتوازن في منهجها بين المبادرة الفردية ودور الدولة.

خاصية المرونة:

تظهر خاصية المرونة من خلال تحديد وإقرار المبادئ والقواعد الأساسية للتنمية وتركها الخطط التفصيلية والإجراءات العملية اللازمة لتحقيق التنمية للأمة والمؤسسة الحاكمة فيها لتبدع فيها قدر ما تستطيع، فترتب إجراءات الاستثمار، وتقرر أنواع المشاريع على ضوء الواقع ونمو المجتمعات وتطورها، وتحقيق الحاجات والمنافع في ظل القواعد والمبادئ المقررة.

خاصية التمييز:

ان التنمية في الفكر الإسلامي متميزة في أهدافها ووسائلها وحركاتها ومتطلباتها ومنهجها في تحريك الفعاليات الاقتصادية و دور الدولة في تحقيقها.

كما ويتطلب نجاح التنمية الاقتصادية توفر استراتيجية واضحة للتنمية تهدف الى تغيير الواقع الاقتصادي المتخلف والوصول الى التقدم المنشود اعتماداً على إمكانيات المجتمع وموارده المختلفة، والاستفادة من الأساليب العلمية و التقنية الحديثة، و ان تقوم هذه السياسات على أساس الشمول والنظرة طويلة الاجل، ووضوح وثبات السياسات التنموية، والتنسيق والتكامل بين تنمية مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وأقاليم الدولة.

الاستراتيجية الإسلامية للتنمية:

ان أسلوب التنمية من المنظور الإسلامي يرتكز على فرضية ان النظرة للحياة والكون واستراتيجيات التنمية أمران متلازمان لا انفصام بينهما، واذا لم يكن منسجمات مع الأهداف المعلنة للنظام فانه لن يتمكن النظام من تحقيق الأهداف، وان الدول الرأسمالية المتقدمة حققت أهداف نظامها (التنمية) لان استراتيجياتها منسجمة مع نظرتها للحياة والكون، وتخلفت الدول الإسلامية (لم تحقق أهداف نظامها) لأن استراتيجياتها غير منسجمة مع أهداف نظامها، وهنا يجب إعادة النظر في استراتيجيات التنمية الاقتصادية (أحمد، د.ت).

وحدد خورشيد أحمد (الأهداف العامة للسياسة التنموية للمجتمع المسلم) على انها تشمل تنمية الموارد البشرية والتوسع في الإنتاج النافع وتحسين نوعية الحياة وإقامة التنمية المتوازنة وتطوير تكنولوجيا محلية و خفض الاعتماد على العالم الخارجي وتحقيق درجة أكبر من التكامل بين أجزاء العالم الإسلامي

" وجود مرشح أخلاقي للسلوك:

وجود عنصر المساءلة أمام الله سبحانه وتعالى من شأنه ان يعمل كقوة حفز على اندفاع الانسان باتجاه الالتزام بالقيم الإسلامية.

القيام بعملية إعادة هيكلية اجتماعية واقتصادية واسعة النطاق من شأنها أن يجد أفراد المجتمع أن بإمكانهم السعي لخدمة مصالحهم الشخصية ضمن نطاق القيود التي تفرضها الرفاهية الاجتماعية ويمليها الاستقرار الاقتصادي.

ويأتي دور الدولة مكملاً في مجال تطبيق مدونة السلوك الأخلاقي وضمان قيام المؤسسات المعنية بوظائفها

ونستنتج مما سبق أن التنمية الاقتصادية من أجل أن تحقق في أي دولة يجب أن تتبع منهجية او خطة او طريقة أو استراتيجية للوصول الى الأهداف المطلوبة، وذهب الاقتصاديين الى استراتيجيتين، استراتيجية النمو المتوازن واستراتيجية النمو غير المتوازن وكل استراتيجية يدعمها عدد من الاقتصاديين يدافعوا عنها، ولكن هناك ايضاً انتقادات لكل منهما، ومن ثم بينت الدراسة الاستراتيجية الإسلامية التي لا يوجد لها انتقادات لأنها مستمدة من القرآن الكريم، فهي لا تنظر الى قطاع الإنتاج فحسب وانما تراعي باقي القطاعات بشكل عام وتذكرنا بأن الانسان خليفة الله على الأرض، ويجب عليه ان يعمل على تحقيق هدف الخلافة ألا وهو عمارة الأرض، ولا تنظر الاستراتيجية الإسلامية على عمل الفرد لوحده ولا على عمل الدولة لوحدها وانما تنظر الى عمل الفرد والدولة معاً لدفع عجلة الاقتصاد فالهدف مشترك فيما بينهما، كما وان الاستراتيجية الإسلامية واقعية ومنطقية للاقتصاد والأنسان وذكرت الدراسة اهم ما يميزها عن الاستراتيجيات الوضعية الأخرى.

د-مساهمة التجارة الخارجية في التنمية:

ان للتجارة الخارجية دور كبير في رفع مستوى التنمية الاقتصادية في الدول منذ القدم، والتاريخ الاقتصادي للدول يبين أهمية التبادل التجاري الدولي، ولكي نوضح الدور الذي تضطلع به التجارة الخارجية في تنمية اقتصاديات الدول فان الاحصائيات تبين أن الواردات والصادرات تضاعفت ما يقارب الثلاثين مرة منذ ١٩٥٠-١٩٨٤ وأيضا تضاعفت الاحتياطات الدولية اللازمة لتسديد المدفوعات الدولية قرابة عشر مرات في نفس الفترة، وهذا يعطينا تصوراً بأن التجارة الخارجية لها أهمية كبيرة واستثنائية في تنمية اقتصاديات الدول (العساف،الوادي،٢٠١١).

واليوم أصبحت الصلة وثيقة بين التنمية الاقتصادية والتجارة الخارجية، فان معدلات التنمية الاقتصادية تتوقف بدرجة كبيرة على التجارة الخارجية، وأيضاً ان هيكل التجارة الخارجية من معدل نمو الصادرات والواردات تتوقف الى حدٍ بعيد على التنمية الاقتصادية، فالتنمية الاقتصادية والتجارة الخارجية كلاهما مرتبطان مع بعضهما البعض، وان التنمية الاقتصادية تغير بالفعل التقسيم الدولي للعمل، وكما ان التجارة الخارجية محاولة لضمان تحقيق اقصى نفع من الناتج القومي الإجمالي المتاح (جماز،٢٠١٠).

وتلاحظ الدراسة ان حركة التنمية الاقتصادية تكون بطيئة وضئيلة جداً من دون وجود التجارة مع الدول الأخرى، مما يدع الدولة الوصول الى التخلف الاقتصادي الذي بدوره يؤدي الى مشاكل اقتصادية كبيرة وصعبة منها البطالة وغيرها، ولذلك يجب على الدولة معرفة وضع التنمية في اقتصادها، حيث ان الاقتصاد هو عصب الحياة للدول، وكلما تحسن الوضع الاقتصادي في الدولة تكون الدولة أقدر على مواجهة المشاكل الاقتصادية والعكس صحيح، والدليل على ذلك ان هناك دول لا يوجد عندها جيوش عسكرية لأنها صاحبة قوة اقتصادية كبيرة.

كما ويلعب التبادل الاقتصادي الدولي دوراً حقيقياً في دفع عجلة الاقتصاد وتحقيق التنمية الاقتصادية، فان التصدير يعتبر هدف قومي بالنسبة للدول النامية والدول المتقدمة ايضاً، والتصدير لا يقل أهمية عن أي استثمار وفي تنمية الدخل القومي ورفع صلات الرفاهية الاقتصادية، هذا وان التصدير يكون في خدمة الإنتاج. ويتم تنمية الصادرات في الأجلين القصير والطويل، واما الاجل القصير فيكون من خلال استخدام نفس الطاقة الإنتاجية بكفاية تشغيل أكبر وبتكلفة أقل ووضع خطة للإنتاج والاستهلاك على مستوى الدولة لتحقيق التنمية، واما في الاجل الطويل فيكون هناك تعديلاً وتغييراً في هياكل الإنتاج نفسها، والتركيز في خطة الاستثمارات للدولة على المشروعات (عبد الرازق، ٢٠١٠).

وهناك منافع مهمة تتحقق في التجارة الدولية تمكنها من التأثير على التنمية الاقتصادية أشار اليها السواعي وهي: (السواعي ، ٢٠١٠)

فهي تقود الى منافع كاملة للمصادر المحلية الموظفة، حيث تستطيع الدول النامية الانتقال من نقطة غير فعالة في منحنى إمكانيات الإنتاج بسبب عدم الاستخدام الأمثل للموارد الى نقطة على نفس منحنى إمكانيات الإنتاج.

إضافة الى ذلك توسيع حجم الأسواق، حيث تعمل التجارة على تقسيم العمل، ولأن اقتصاديات الحجم مهمة فهي تعطي مكاناً لإنتاج المواد المصنعة للاقتصاديات الصغيرة، وبالتالي تصبح معظم الصناعات موجودة في الأسواق مما يتيح وجود صناعات ذات كفاءة عالية وتكلفة قليلة ويؤدي ذلك الى زيادة الطلب عليها.

تنمية التجارة وتسهيل تدفق رأس المال الدولي من الدول المتقدمة الى الدول النامية، ففي الاستثمار الأجنبي المباشر تحتفظ المنشآت الأجنبية برقابة هندسية على استثماراتها، وهذا التدفق الرأسمالي وإقامة المشاريع في الدول النامية يساعدها على التقدم الاقتصادي من خلال تأمين فرص عمل جديدة وحصول الدولة على نسبة من أرباح المشروع بطريقة او باخرى.

تعتبر التجارة الدولية أكبر سلاح لمكافحة الاحتكار كونها تشكل حافزاً كبيراً لتحقيق كفاءة الإنتاج المحلي لمواجهة المنافسة الأجنبية، وهذا ضرورياً لإبقاء التكاليف وأسعار الموارد منخفضة.

كما وأن هناك نظريات ذكرها جماز تدل على أن العلاقة إيجابية بين التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية ومنها (نظرية النمو الداخلي) التي تبناها كل من رومر romer و لوكاس lucas وهي: (جماز، ٢٠١٠، ص ١٢٢).

استيعاب الدول النامية للتكنولوجيا المتطورة في الدول المتقدمة بمعدل اسرع.

زيادة المنافع المتدفقة من الأبحاث والتطوير.

تحقيق اقتصاديات الحجم في الإنتاج.

تقليل تشوهات الأسعار يقود الى كفاءة أكبر لاستخدام الموارد المحلية في القطاعات الاقتصادية.

تحقيق تخصص أكبر وكفاءة أكبر في انتاج المدخلات الوسيطة.

تقديم خدمات ومنتجات جديدة.

ونستنتج مما سبق ان التجارة الدولية تحدث نقلة نوعية في تنمية الدول في جميع المجالات، وحرص الدول على المشاركة في الأسواق العالمية، وإبراز سلعها وخدماتها يعود على الدولة بمنافع كبيرة تحقق بها اختلاف في مستوى معيشة المجتمع، وكما تحرص الدولة على تحقيق الامن والأمان من الناحية العسكرية والسياسية (الاستقرار الأمني) الذي يسهم في جلب الاستثمارات الأجنبية، حيث ان هناك دول فاقدة هذا العنصر المهم مما أدى الى هروب الاستثمارات الأجنبية (التجارة الخارجية) وبالتالي أدى الى تراجع التنمية الاقتصادية فيها والعكس صحيح، مما تبين لنا ان هناك علاقة طردية بين التجارة الخارجية واستقرار أمن الدولة.

هـ-معدل التبادل التجاري والتنمية الاقتصادية:

ان معدلات التبادل الحقيقية يمكن حسابها من الناحية النظرية، ولكن يبدو أنه من الصعب حساب بعض العناصر المكونة لها، ولذا فقد اقترح عدد من الكتاب الأخذ بما يسمى بـ الأساليب الإحصائية لقياس معدل التبادل التجاري وهي: (معدل تبادل الصافي و معدل التبادل الإجمالي ومعدل تبادل الدخل) (يونس، ١٩٨٦). وسنشرح كل معدل بالتفصيل بعد أن نعرف معدل التبادل الجاري.

وعرف (أبو شرار، ٢٠٠٧) معدل التبادل التجاري بأنه المعدل الناتج عن قسمة سعر سلعة التصدير على سعر سلعة الاستيراد لذلك البلد، وعلى افتراض وجود العديد من السلع التجارية فإننا نحصل على معدل التبادل التجاري للدولة من خلال قسمة الأرقام القياسية للصادرات على الأرقام القياسية للمستوردات ويضرب هذا الرقم بـ ١٠٠ للتعبير عن معدل التبادل التجاري بنسب مئوية.

كما وعرف عبد الرزاق معدل التبادل التجاري (عبد الرزاق، ٢٠١٦)بأنه عبارة عن عدد الوحدات المستوردة التي تحصل عليها الدولة مقابل كل وحدة تصدرها الى الخارج، ولكن من الناحية العملية فان سعر كل سلعة يعبر عنه بمبلغ معين من النقود وليس بوحدات من سلعة أخرى (أي نقد وليس مقايضة)، وبالتالي فان معدل التبادل التجاري يتحدد بالمقارنة بين سعر صادرات الدولة و سعر وارداتها، وبسبب اختلاف وعدد السلع المصدرة والمستوردة وتعدد أسعارها وكمياتها يتطلب الأمر استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية لقياس معدل التبادل التجاري (الدولي) وهي:

أولاً: معدل التبادل الصافي: وهو المقارنة بين الأرقام القياسية لأسعار الصادرات والأرقام القياسية لأسعار المستوردات.

وبالتالي فان معدل التبادل الصافي = (الرقم القياسي لأسعار الصادرات / الرقم القياسي لأسعار المستوردات) X ١٠٠%

- اذا كان معدل التبادل الصافي < من ١٠٠ فهذا يعبر عن اتجاهه في غير مصلحة الدولة

واذا كان معدل التبادل الصافي > من ١٠٠ فهذا يعبر عن اتجاهه في مصلحة الدولة

- ان هذا المعدل يوضح ما اذا كان هناك زيادة او نقصان في حجم السلع التي يجب تصديرها للحصول على كمية معينة من السلع المستوردة.

- ان الأرقام القياسية تحسب بالنسبة للصادرات و المستوردات ان تكون السلع غير متجانسة من أجل أن لا تتساوى الصادرات مع الواردات فكل سلعة لها وزنها الخاص.

- يرجع استخدام الرقم القياسي للأسعار الى استبعاد أثر التغير في الأسعار، وهناك طريقتين للترجيح: اما استخدام كميات الأساس (الرقم القياسي لـ لاسبير)

الرقم القياسي = (الكمية في سنة الأساس x السعر في سنة المقارنة) / (الكمية في سنة الأساس * السعر في سنة الأساس) x١٠٠%

أو باستخدام طريقة (فشر)اذا كانت النسبة بين الرقم القياسي لأسعار الصادرات والرقم القياسي لأسعار المستوردات > من ١٠٠ فيكون معدل التبادل الصافي موافق، بمعنى أن هناك تحسناً وتبيع للخارج بسعر أكبر من الذي تشتري به، والعكس صحيح.

ثانياً: معدل التبادل الإجمالي:" وهو النسبة بين الرقم القياسي لحجم الصادرات والرقم القياسي لحجم الواردات مضروبة في ١٠٠% وبالتالي فان:

معدل التبادل الإجمالي = (الرقم القياسي لحجم الصادرات / الرقم القياسي لحجم المستوردات) x ١٠٠%

يلجأ الاقتصاديون الى استخدام هذا المعدل بهدف إعطاء فكرة عامة عن الواردات الفعلية للدولة، أما اذا كان الهدف ابراز الواردات الفعلية التي تم سداد قيمتها عن طريق حصيلة الصادرات، فيستخدم معدل التبادل الصافي" (منصور، ١٩٨١، ص ١٢٢).

ثالثاً : معدل تبادل الدخل: "وهو عبارة عن النسبة بين قيمة الصادرات و سعر الواردات، أي ان:

معدل تبادل الدخل = (الرقم القياسي لأسعار الصادرات) / (الرقم القياسي لأسعار المستوردات) x حجم الصادرات x ١٠٠%

ويعكس هذا المعدل مدى قدرة الدولة على الاستيراد، وهو هام و ضروري جداً" (منصور، ١٩٨١، ص ١٢٤).

ومن أجل ان تكون التجارة مربحة بين الدولتين فان معدل التبادل الدولي لابد وان يختلف عن معدلات التبادل الداخلية ولذلك فان معدل التبادل الدولي لابد وان يقع بين معدلات التبادل الداخلية للدولتين، ويعني ذلك وجود عدد كبير من معدلات التبادل الدولية التي يمكن أن تحقق تجارة مربحة من الدول، الا ان من بين هذه المعدلات المختلفة يوجد معدل تبادل داخلي واحد يكون توازنياً وهو المعدل الفعلي الذي يتم على أساسه قيام التبادل بين الدولتين وهذا المعدل يتحدد على أساس قوة طلب كل من الدولتين على سلعة الدولة الأخرى ، ويتم تحديده باستخدام منحنيات تعرف باسم (منحنيات الطلب المتبادل) "(ناصف ، ٢٠٠٨ ، ص١٠٩)، والمثال التالي يوضح نظرية احدى معدلات التبادل الدولية التي تقع بين معدلات التبادل الداخلية للسلعتين.

تحديد معدل التبادل الدولي (نظرية القيم الدولية): (عبد القادر ، ٢٠١١)، جاءت هذه النظرية على يد الاقتصادي الكلاسيكي جون ستيوارت ميل ، حيث قام بتثبيت التكلفة لكل من السلعتين وأن الذي يتغير هو حجم الإنتاج من السلعتين، والمثال التالي يوضح النظرية:

جدول (١):

مثال يوضح نظرية القيم الدولية

الدولة / السلعة	يادرة من الاقمشة القطنية	يادرة من الاقمشة التيلية
إنجلترا	١٠	١٥
ألمانيا	١٠	٢٠

يتضح من الجدول رقم (٢) ان العمل نفسه في السلعتين عند الدولتين يختلف في الإنتاج فان إنجلترا تنتج ١٠ يادرة من الاقمشة القطنية أو ١٥ يادرة من الاقمشة التيلية وأن ألمانيا تنتج ١٠ يادرة من الاقمشة القطنية او ٢٠ يادرة من الاقمشة التيلية.

ويتضح أيضاً ان معدل التبادل بين السلعتين يكون:

إنجلترا: ١ يادرة قطن = ١.٥ يادرة من التيل

ألمانيا: ١ يادرة قطن = ٢ يادرة تيل

ومما سبق يتضح لنا ان إنجلترا تتمتع بميزة نسبية في انتاج القطن وان ألمانيا تتمتع بميزة نسبية في انتاج التيل.

وكما في الجدول رقم (٢) ان معدل التبادل يجب أن يكون:

١.٥ < معدل التبادل الدولي < ٢

حيث ان معدل التبادل الدولي يجب أن يكون بين معدلات التبادل الداخلية كما ذكرنا سابقاً، ونوضح ذلك بالشكل رقم (١) التالي:

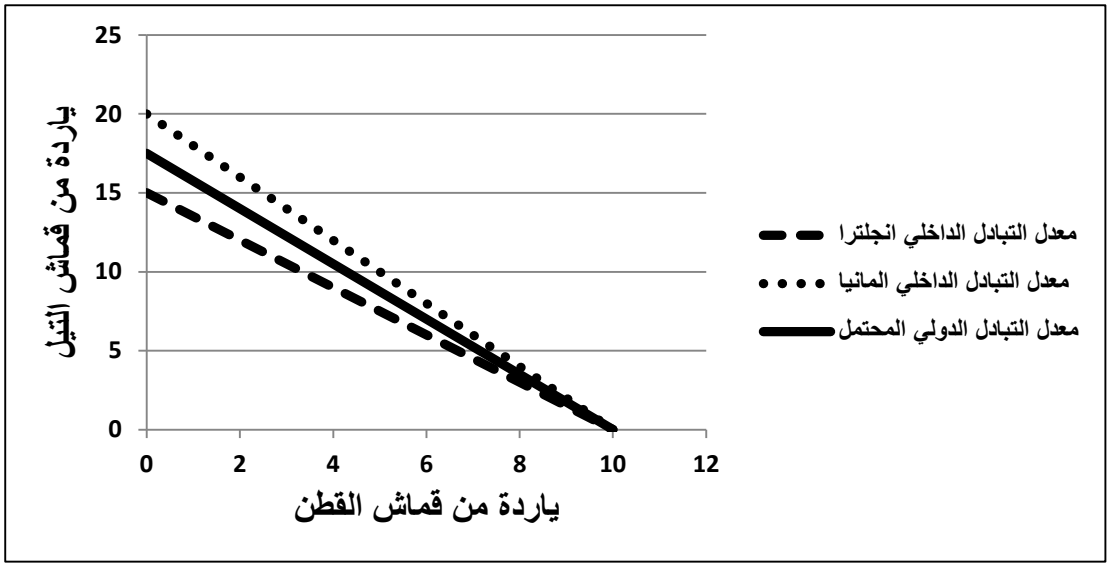

الشكل (١): معدل التبادل الداخلي والدولي

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على أدبيات الرسالة

اذ ان معدل التبادل الدولي المحتمل (الخط المنقط) يقع بين معدلي التبادل الداخلي للدولتين، وتتوقف المكاسب من قيام التجارة بين الدولتين على مدى قرب او بعد معدل التبادل الدولي الفعلي من معدل التبادل المحلي لكل من الدولتين، فتزداد مكاسب ألمانيا من قيام التجارة اذا ابتعد معدل التبادل الدولي عن معدل التبادل الخاص بها واقترب من معدل التبادل الداخلي في إنجلترا والعكس صحيح.

الصيغ الإسلامية لتمويل التجارة وبعض الآثار الاقتصادية للتبادل التجاري:

أ-الصيغ الإسلامية لتمويل التجارة:

اهتم الإسلام بالتجارة اهتماماً واضحاً وهناك الكثير من الآيات القرآنية التي تدل على ذلك ومنها قوله تعالى {يا أيها الذين آمنو لا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة عن تراض منكم}.(سورة النساء، آية ٢٩)، وكما نعلم ان التجارة ايضاً كانت مهنة الأنبياء.

ولذلك اوجد الإسلام أدوات وصيغ مالية يستطيع الانسان ان يصل من خلالها للعمل في التجارة، وهذه الصيغ تكون متوافقة مع ضوابط الشريعة الإسلامية، ومن هذه الصيغ (المضاربة، المشاركة، السلم، الاستصناع، المرابحة، المشاركة المنتهية بالتمليك، الصكوك الإسلامية حديثاً، وغيرها)، وهناك العديد من الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف الإسلامية تساعد على تنمية التجارة الخارجية ومنها (الاعتمادات المستندية، خطابات الضمان، الحوالات المصرفية، وغيرها)

وفي هذا الموضع سوف نوضح بعض هذه الصيغ والخدمات المصرفية وهي:

التمويل بالمضاربة:

المضاربة لغة: المضاربة بوزن المفاعلة ومعناها اللغوي مأخوذ من ضرب في الأرض أي مشي على الأرض. جاء في لسان العرب ((وضربت في الأرض، ابتغي الخير من الرزق)) (لسان العرب، ٥٤٣)، وان القراض والمضاربة اسمان لمسمى واحد، فالقراض لغة أهل الحجاز والمضاربة لغة أهل العراق (الماوردي، ١٩٨٩). والمضاربة مرادفة للفظ القراض وهو مشتق من القرض ويقصد به أن يقطع رب المال من ماله للعامل ويقطع له من الربح شيئاً معلوماً، وقد خصت شركة المضاربة بالقراض لان لكل من رب المال والعامل شيئاً مقروضاً من الربح

المضاربة اصطلاحاً: او (القراض) فهي عقد بين طرفين - يبذل أحدهما فيه ماله ويبذل الاخر جهده ونشاطه في الاتجار والعمل بهذا المال، و يكون الربح بينهما على حسب ما يشترطان، من النصف او الثلث او الربع وغيرها. واذا لم تربح الشركة لم يكن لصاحب المال غير رأس ماله، وضاع على المضارب كده وجهده - لان الشركة بينهما في الربح - اما اذا خسرت الشركة فان صاحب المال هو الذي يتحمل الخسارة كاملة وتكون خسارته راس ماله، والمضارب يخسر تعبه وعمله وجهده في المشروع اذا لم يتعدّ او لم يقصر في القيام بواجبه

مشروعية المضاربة:

المضاربة جائزة شرعاً، وهناك أدلة كثيرة تدل على مشروعيتها منها:

قوله تعالى {وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله} (سورة المزمل،آية٢٠). وأيضاً ان الرسول (صلى الله عليه وسلم) لم ينكرها، وكان يتاجر بمال السيدة خديجة رضي الله عنها قبل البعثة، وعن عباس بن عبد المطلب رضي الله عنه كان يعمل بالمضاربة (مسعود وعبد الحليم، ٢٠١١).

والمضاربة نوعان اما ان تكون مضاربة مطلقة: وهي ان يدفع رب المال للمضارب قدراً معلوماً من المال من اجل ان يعمل به ويطلق لها كامل التصرف دون التدخل به او تقييده بالمكان او الزمان او نوع العمل، او ان تكون مضاربة مقيدة: وهي عكس المطلقة فان رب المال يتدخل ويقيد المضارب بنوع العمل او الزمان او المكان، حيث يضع شروطاً لا يجوز للمضارب مخالفتها (المكاوي، ٢٠١٠).

وتستنج الدراسة بعد معرفة عقد المضاربة المهم في التجارة بشكل عام سواء التجارة الداخلية او التجارة الخارجية، تبين أن المضاربة موجودة منذ القدم ولم ينكرها الرسول (صلى الله عليه وسلم) لا بل عمل بها قبل البعثة كما تم ذكره في المشروعية وكان يقوم بالتجارة من خلالها، وهذا ان دل على شيء فانه يدل على صحة هذا العقد ليس فحسب من ناحية شرعية وانما ايضاً من ناحية اقتصادية فانه يقوم على تنشيط الوضع الاقتصادي ونأمل ان تستخدمه الدول العربية بصورة دولية بنفس الفكرة، وهنا تكمن فكرة التبادل التجاري.

التمويل بالمرابحة:

المرابحة لغة: مأخوذة من الربح وتعني النماء في التجارة (الرازي، ١٩٩٥).

المرابحة اصطلاحاً: يعرف بيع المرابحة بأنه (بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح) وهو نوع من أنواع البيوع الجائزة شرعاً، كما تمارس المصارف الإسلامية هذا النوع من البيوع، والمرابحة تتميز بأنها تخدم قطاع المستثمرين تحقيق ربح للممولين، فهي تمكن الأشخاص من الحصول على السلع ووسائل الإنتاج قبل توفير ثمنها (عزي، ١٩٩٥)، مما يعمل على توسيع دائرة الاستثمار لان معظم المستثمرين تكون العقبة الأساسية أمامهم تمويل مشاريعهم.

مشروعية المرابحة:

المرابحة هي نوع من أنواع البيوع وكل ما يدل على جواز البيع فهو يدل على جوازها، وهي مشروعة بالقرآن والسنة :

قال الله تعالى {واحل الله البيع وحرم الربا} (سورة البقرة ، آية ٢٧٥).

وقول النبي (صلى الله عليه وسلم): "انما البيع عن تراض"(القزويني، د.ت ، ص ٧٣٧).

صور المرابحة: (مشهور، ١٩٩١)

لعقد المرابحة ثلاث صور وهي:

المساومة: أي مساومة المشتري للبائع على ثمن السلعة او تفاوض فيما بينهم على ثمن السلعة.

بيع البائع سلعته بربح محدد على اجمالي الثمن: أي ان يشتري التاجر السلعة بسعر معين وثم يضيف عليها مقدار محدد إضافة الى سعر السلعة(الربح).

بيع المرابحة للآمر بالشراء (صبري، ٢٠١٥): وهي علاقة بين ثلاثة أطراف، الطرف الأول وهو المشتري الذي يرغب بشراء سلعة معينة، و الطرف الثاني وهو البائع الأول، واما الطرف الثالث فهو البنك الوسيط بين المشتري والبائع الأول، ويكون دور البنك بشراء السلعة من البائع للمشتري. وعرفها ايضاً (Dalel and،2013 Bessem) (المشار اليه في صبري ٢٠١٥): بأنها عقد بيع مع ربح يقوم العميل من خلاله بإعطاء البنك أمرا لشراء سلعة معينة نيابة عنه.

ويقوم أصل مسألة بيع المرابحة للآمر بالشراء على الواقع الذي نعيشه، وذلك من ناحية الرغبة في الحصول على بعض الاحتياجات قبل توفر الثمن المطلوب، سواء كانت تلك الاحتياجات مطلوبة للاستعمال الشخصي أو المنزلي (كالسيارة أو جهاز التلفزيون) أو كانت لازمة للاستعمال المهني (كأجهزة الاشعة للطبيب مثلاً)، وقد استطاعت المصارف الربوية أن تجد في سوق تصريف البضائع والموارد التي يحتاجها الناس، ميداناً فسيحاً لاستثمار الأموال عن طريق خصم الأوراق التجارية التي تمثل قيمة هذه الأشياء المباعة بالأجل، وهكذا صار التاجر يرى أنه قادر على تلبية طلبات المشترين ممن لا يملكون الثمن نقداً، وذلك على أساس انه يستطيع أن يبيع بالأجل (حمود، ١٩٧٦).

كما ويعتبر التمويل بالمرابحة هو الأسلوب الاستثماري الذي يحتل المرتبة الأولى من بين أساليب الاستثمار الإسلامية التي تعمل بها المصارف الإسلامية ، ففي فترة الثمانينات بلغت نسبة الاستثمار في المرابحة عند البنك الإسلامي الأردني ٧٦.٦% ، ويعود نجاح التمويل في المرابحة الى عدة أسباب من أهمها انخفاض نسبة المخاطرة مقارنة مع البيوع الأخرى وارتفاع عامل الضمان (حسين ، ٢٠١٤).

وأشار (المصري،١٩٩٦) ان للمرابحة أهمية كبيرة لعمل المصارف الإسلامية في عمليات الشراء الداخلية (مرابحات داخلية) وفي عمليات الاستيراد من الخارج (مرابحات خارجية)، وهذه المرابحات آخذه في التوسع والامتداد اذا ما قورنت بالمشاركات والمضاربات، وكما يذكر مدير البنك الإسلامي الأردني أن سبب توجيه أغلب استثمارات البنك الإسلامي الى المرابحة هو سرعة تسييلها (أي سرعة التنضيض بلغة الفقه الإسلامي أي تحويل الديون الى نقود) ووضوح التدفق النقدي (أي إمكانية جدولة الثمن المؤجل في المرابحة على أقساط معلومة وبآجال معلومة) ووضوح العائد (أي إمكانية حصول المصرف على عائد معلوم المقدار).

وتستنج الدراسة مما سبق ان التمويل بالمرابحة صيغة من الصيغ الإسلامية التي يعتمد عليها الكثير من الأشخاص لتلبية حاجاتهم، والكثير من المستثمرين الذين يستخدمونها في تأمين مستلزمات الإنتاج، وهذا يؤدي الى تحقيق الرفاهية عند الفرد مقابل دفع المبلغ على أقساط مناسبة ومريحة له، وايضاً يؤدي الى توسيع دائرة الإنتاج وبالتالي تحقيق الاستيراد (مرابحات خارجية) بسرعة وسهولة والقدرة على تصدير السلع المنتجة من المشاريع الممولة بالمرابحة (التبادل التجاري)، مما يعمل على رفع مستوى التنمية الاقتصادية ودفع عجلة الاقتصاد الوطني.

الاعتمادات المستندية:

" ان الاعتماد المستندي عبارة عن تعهد صادر عن البنك (فاتح الاعتماد) بدفع مبلغ معين (قيمة الاعتماد) بناء على طلب العميل (المستورد) الى جهة معلومة (المصدر) مقابل مستندات ووثائق مطابقة لنصوص الاعتماد. ويجوز للمصرف الإسلامي أن يقوم بفتح الاعتمادات المستندية ويحصل على اجرة او عمولة ثابتة مقابل تعهده نيابة عن العميل المستورد بسداد ثمن البضائع للمصدر ومطالبة الأخير بمستندات الشحن وايصالها الى المستورد ليتأكد ان المستندات مطابقة لشروط الاعتماد، وان تكييف العلاقة بين فاتح الاعتماد مع مصرفه على انها وكالة يعتبر من اقرب النظريات و الأفكار المطروحة لحكم هذه العلاقة "(سلمان، أبو الرب، ١٩٩٠، ص١٥٦).

وكما عرف الخضيري الاعتماد المستندي بأنه تسهيل مالي يحصل عليه العملاء التجار المستوردين، والمصدرين، وتقوم المصارف الإسلامية بتقديم هذه الخدمة لعملائها وفق أحكام الشريعة الإسلامية (الخضيري، ١٩٩٠).

وينقسم الاعتماد المستندي الى قسمين هما: (علم الدين، ١٩٩٦)

اعتماد الاستيراد: تفتح البنوك اعتماد الاستيراد عندما يريد مستورد محلي أن يستورد من الخارج بضائع.

اعتماد التصدير: ويقوم بفتحه المشتري الأجنبي في الخارج لصالح المصدر بالداخل لشراء البضائع.

لم تغفل المصارف الإسلامية عن الاعتمادات المستندية التي تعتبر من اساسيات التجارة الخارجية بين الدول، وانما قامت بالعمل بها بعد أن خلصتها من الفوائد الربوية وأبقتها على مجرد وكالة باجره أو مرابحة أو مشاركة (شبير، ١٩٩٦).

ويكيف الاعتماد المستندي بأنه (وكالة بأجر)عندما يكون مغطى بالكامل من قبل العميل، ويكيف على أنه (مرابحة أو مضاربة) عندما يكون التمويل بالكامل من قبل البنك، وعلى انه (مشاركة، او مرابحة للآمر بالشراء) عندما يكون التمويل جزئياً بين البنك والعميل (ارشيد، ٢٠١٥).

وتستنج الدراسة مما سبق ان خدمة الاعتماد المستندي تتوفر في المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية ولا يوجد فرق بينهما من حيث المبدأ وآلية العمل عندما يكون التمويل بالكامل من العميل، ولكن الفرق يوجد عندما يكون هناك تمويل كامل من قبل البنك او تمويل جزئي من البنك والعميل وتدخل في هذه الجزئية الفائدة المحرمة شرعاً، ولذلك اوجدت المصارف الإسلامية طرق تتوافق مع ضوابط الشريعة الإسلامية وهي المضاربة والمرابحة والمشاركة، وكما أن الاعتماد المستندي له دور مهم وكبير في التبادل التجاري من حيث أنه يقوم بحماية كل من المستورد والمصدر مما يعطي الأمان في التعامل التجاري الدولي دون الخوف من الغير، وهذا بدوره يؤدي الى زيادة اقبال المستثمرين على تبادل السلع والأصول لأن هناك بنوك فيما بينهم تؤمن حقوقهم.

الصكوك الإسلامية:

ان الأسواق المالية الإسلامية محددة في الأدوات المالية المستخدمة فيها لأنها من ناحية شرعية لا تستخدم أدوات مالية تقوم على أساس الربا مثل السندات او على أساس الغرر والميسر مثل عقود الخيارات، مما دعا الى البحث عن أدوات مالية شرعية جديدة غير الأسهم وهي الصكوك الإسلامية.

التصكيك "لفظة مشتقة من الصك، وهو الورقة التي تثبت استحقاقاً ما وأمراً بتنفيذ مضمونه، مثل صكاك الرزق التي تصدر عن ولي الأمر لمستحقها، وجمعه أصك وصكوك وصكاك" (ابن منظور، ١٠ ، ص٤٥٦).

والتصكيك اصطلاحاً: "هو عملية تحويل الأصول المالية غير السائلة الى أدوات قابلة للتداول في الأسواق المالية "(السبهاني، ٢٠١٢، ص١١٥). وعرف مجمع الفقه الإسلامي الدولي التصكيك" بأنه اصدار أوراق مالية قابلة للتداول مبنية على مشروع استثماري يدر دخلاً "(مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ٢٠٠٤ ، ص ٣٠٩). وتعرف الصكوك المالية الإسلامية بأنها "صكوك تصدرها المؤسسات المالية الإسلامية باعتبارها مضارباً وتمثل حصة شائعة في رأسمال مشروع معين أو شركات متعددة تشارك في الربح المتوقع والخسائر المحتملة" (محمد،٢٠١٠، ص ٧٥).

واما هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية فقد عرفت الصكوك بانها "وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان او منافع او خدمات او في موجودات مشروع معين او نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك، وقفل باب الاكتتاب" (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ٢٠٠٧، ص ٢٥٨).

نشأة الصكوك:

"يرجع نشأة الصكوك الى عام ١٩٨٣م، وذلك عندما رفض اول بنك إسلامي في ماليزيا (بنك اسلام ماليزيا) التعامل بالسندات المالية المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية، ومن ثم قام البنك بإصدار صكوك استثمار لا تحتوي في آلياتها على الربا، ومن ثم جاء طرح مشروع (سندات المقارضة الإسلامية) كبديل إسلامي لسندات القروض الربوية، ثم اصدر مجمع الفقه الإسلامي قراره رقم (٥) بتاريخ ١٩٨٨/٨/٤م بشأن سندات المقارضة وسندات الاستثمار"(عيد، ٢٠١٥، ص ١٨).

ومن ثم بدأ اصدار الصكوك الإسلامية بشكل واسع في ماليزيا عام ٢٠٠٢م، وتم اصدار ما يقارب المليار دولار، ومن ثم اصبح ينمو حجم الصكوك المصدرة بمعدلات مرتفعة الى أن وصل أكثر من ٩٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٧م، وفي هذه الفترة بدأت الدول تتنافس من حيث نمو حجم التداول في الصكوك الإسلامية ومن هذه الدول الامارات التي تأتي بعد ماليزيا في حجم التداول والمملكة العربية السعودية في المرتبة الثالثة وبعد ذلك تأتي الدول التالية بالترتيب (السودان والبحرين واندونيسيا وباكستان وقطر والكويت وغيرها)

سمات الصكوك المالية الإسلامية:

ومن أهم السمات التي تتميز بها الصكوك المالية الإسلامية هي: (أبو قعنونة، ٢٠١٦، ص٤٤٢).

" انها وثائق تصدر باسم مالكها بفئات متساوية القيمة.

تمثل حصة شائعة في ملكية أصول او منافع او خدمات يتعين توفيرها.

انها تصدر بعقد شرعي بضوابط شرعية بين طرفيها وآلية إصدارها وتداولها والعائد عليها.

تتضمن الحصة التي يمثلها الصك ملكية شائعة في المشروع او الاستثمار الذي تم تمويله بأموال الصكوك.

يمثل الصك نصيباً شائعاً في موجودات وحقوق المشروع وديونه التي عليه للغير، ولهذا فان انتقال حق الملكية لا يرد على الصك، بل على ما يدل عليه من صافي قيمة الاعيان والحقوق.

صاحب الصك يشارك في ناتج المشروع الممول من أموال الصك.

يكون تداول الصكوك بناء على الشروط والضوابط الشرعية لتداول الأصول والمنافع والخدمات ".

وهناك عدة أنواع للصكوك المالية الإسلامية المستخدمة في الأسواق المالية، وهنا ليس مكان بيان هذه الأنواع، لذا نكتفي بذكرها: (صكوك البيع بثمن آجل / صكوك المرابحة / صكوك الاستصناع / صكوك الاجارة / صكوك المشاركة / صكوك المضاربة / صكوك التمويل ذات العائد المتغير / صكوك صناديق الاستثمار / صكوك المشاركة المتناقصة او المنتهية بالتمليك / صكوك التمويل بالمرابحة للآمر بالشراء / صكوك استثمارات و مساهمات) (مجيد، ٢٠٠٨).

كما وان ظهور الصكوك في السنوات الماضية أدى الى وجود تطورات كبيرة في أسواق رأس المال الإسلامية، حيث تمنح الصكوك لحملتها حق الملكية المشتركة في نشاط ملموس وإنتاج حقيقي على أرض الواقع نقيض السندات التقليدية التي تمثل شهادات دين، والصكوك تتيح للمستثمرين إمكانية توزيع استثماراتهم في أصول حقيقية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، ومن جهة أخرى يمكن للموارد المتحصل عليها من خلال الصكوك ان تمول المبادرات الاقتصادية ذات الربحية العالية والمتعلقة بالبنى التحتية والمشاريع الأخرى، وقد أثبتت الفترات السابقة قدرة الصكوك على الصمود طيلة الاضطرابات التي شهدتها أسواق راس المال العالمية، كما يمكن لهذه الصكوك ان تكون اختيار مهم وبديل فعال لقدرتها على الاستجابة لحاجات مختلف الفاعلين الاقتصاديين (الدولة – البنوك – مؤسسات – تنظيمات مالية أخرى) في مجال تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويمكن القول بان اصدار الصكوك يساهم بشكل كبير في جمع الأموال اللازمة لتحريك عجلة الاقتصاد في الدولة من حيث التنمية الاقتصادية والتعامل مع الدول الأخرى، كما حدث في ماليزيا (سلطان، ٢٠١٨).

وتستنتج الدراسة مما سبق ان وجود الصكوك الإسلامية في الأسواق المالية يعتبر انقاذ للدول الإسلامية من حيث انها كانت محصورة بعدد قليل من الأدوات المالية مثل الأسهم العادية، لأن معظم الأدوات المتاحة محرمة بالشرع لأنها تتضمن الربا، وأتت هذه الصكوك الإسلامية فاتحة امام هذه الدول أبواب الأسواق المالية فكما تم ذكره انها على عدة أنواع.

كما واشتهرت ماليزيا في اصدار هذه الصكوك التي أدت الى نقلة نوعية في اقتصادها، ومن اهم مميزات الصكوك انها تعكس نشاطاً حقيقياً واقعياً وليس وهمياً وهذا ما يجعلها أكثر استقراراً و قدرة على مواجهة الازمات الاقتصادية.

وبالتالي ان الأسواق المالية لها مردود كبير على اقتصاد الدولة فهي تعكس الوضع الاقتصادي لهذه الشركات الموجودة فيها، وتعتبر من اهم الأمور التي يبحث عنها المستثمر المحلي والاجنبي، والصكوك الإسلامية في هذه الأسواق تؤدي الى وجود مصدر تمويلي للمستثمر يستطيع من خلاله إقامة المشروع وتأمين عناصر الإنتاج من الدول الأخرى بسعر اقل وتوظيف العمالة وزيادة الإنتاج والتصدير للخارج وهنا تكون هذه الصكوك قد حققت التبادل بين الدول بصورة غير مباشرة.

ب-بعض الاثار الاقتصادية للتبادل التجاري:

ان تبادل السلع والخدمات وانتقال رؤوس الأموال بين الدول (التبادل التجاري) ينتج عنه تغيرات اقتصادية كبيرة في الدولة ومن أهمها: البطالة والتكامل الاقتصادي.

البطالة:

تعرف البطالة بانها " عدم ممارسة الفرد لأي عمل ما سواء كان عملاً ذهنياً، او عضلياً او غير ذلك من الاعمال، وسواء كانت عدم الممارسة ناتجة عن أسباب شخصية او ارادية أو غير ارادية " (عبد السميع، ٢٠٠٨، ص ٩).

وكما عرفتها منظمة العمل الدولية بأنها " الحالة التي تشمل الأشخاص الذين هم في سن العمل والقادرين عليه والراغبين فيه والباحثين عنه و لا يجدونه " (زكي، ١٩٩٧، ص١٨).

أنواع البطالة: البطالة لها عدة أنواع مختلفة ومن أهمها: (عبد السميع، ٢٠٠٨،المرسي،٢٠٠٤)

البطالة المطلقة او الصريحة: وتعني وجود أفراد ينتمون الى قوة العمل ولكنهم متعطلون وعاجزون عن الحصول على أية فرصة عمل بالرغم من رغبتهم في العمل وقدرتهم عليه.

البطالة الجزئية: وهي ترك العمل فترة من الوقت من أجل البحث عن عمل آخر افضل.

البطالة الهيكلية: وهي تنجم عن الخلل الهيكلي لمجموعة السياسات الاقتصادية المطبقة في مجالات الاستثمار وسياسات التشغيل.

البطالة المقنعة: وتتمثل في عمالة فائضة في مكان العمل تتدنى انتاجيتها الى الصفر ويساعد الاستغناء عنها على تحسين ظروف العمل وانتاجيته.

البطالة الاجبارية: وتتواجد بين أفراد يرغبون في العمل بالأجر السائد في السوق ولا يجدون فرصاً للعمل.

البطالة الاختيارية: وتعني رغبة الافراد في ترك وظائفهم للتفرغ من أجل البحث عن فرص عمل أفضل ذات دخول اعلى.

وهناك ايضاً أنواع أخرى للبطالة مثل: البطالة الموسمية وبطالة طويلة الأجل وبطالة المتعلمين وبطالة كبار السن وغيرها.

أسباب البطالة: من الطبيعي أن البطالة كمشكلة اقتصادية واجتماعية أن يكون لها عدة أسباب تهيء الظروف لوجودها في المجتمعات.

وتتمحور أسباب البطالة في اقتصاد أي مجتمع بمجموعتين هما: (طلافحة، ١٩٩٨)

المجموعة الأولى: الأسباب ذات العلاقة بجانب الطلب على القوى العاملة وهي:

تراجع النشاط الاقتصادي.

تراجع الطاقة الاستيعابية للقطاع الحكومي.

تراجع الطلب الخارجي على العمالة المحلية.

المجموعة الثانية: الأسباب ذات العلاقة بجانب العرض وهي:

ارتفاع معدل النمو السكاني.

زيادة مخرجات التعليم.

اقبال المرأة على العمل.

العمالة العائدة والوافدة.

الحد من البطالة في الاقتصاد الرأسمالي والاقتصاد الإسلامي.

أولاً : النظام الرأسمالي:

يرى علماء الاقتصاد في النظام الرأسمالي أن الحد من البطالة لا يكون الا باتخاذ العديد من الإجراءات واهمها: (أحمد ، ٢٠٠٨).

حفز رجال الاعمال على الاستثمار وزيادة الإنتاج، وذلك من خلال خفض الضرائب على الدخل والثروة ومحاربة الرقابة الحكومية على الأجور والاسعار.

تخفيض تكاليف الإنتاج من خلال تخفيض الأجور مما يؤدي الى تخفيض الأسعار وزيادة المبيعات، وهذا يعمل على تحفيز المنتجين الى زيادة خطوط الإنتاج وبالتالي توظيف المزيد من العمال.

الغاء الحد الأدنى للأجور، ويكون الأجر حسب العرض والطلب في السوق، مما يعمل على زيادة الطلب على العمالة.

اطلاق يد القطاع الخاص على القطاع العام (الخصخصة) وتقليص دور القطاع العام مما ينتج مرونة في سوق العمل.

ثانياً: النظام الإسلامي:

ان البطالة مصطلح من المصطلحات الحديثة، وان كان قد اشير الى هذا المعنى، ولكن بتعبيرات أخرى مثل: القعود عن العمل، العجز، التخلف، الكسل، والعجز مبغوض من الله تعالى لأن الدين ليس عزلة عن الحياة وانما هو صميم الحياة والعمل في الأرض (السراحنة، ٢٠٠٠).

وان الدول بشكل عام تحاول ان تجد حلولاً وسياسات لمواجهة مشكلة البطالة بأي طريقة، ولكن تجهل هذه الدول الحلول الموجودة في النظام الرباني التي تقضي على هذه المشكلة الاقتصادية الاجتماعية ومن هذه الحلول الإسلامية:

الحث على العمل، دون تكبر على العمل، فالأنبياء عليهم السلام كانوا يعملون في أبسط المهن.

احياء الأرض الموات واستصلاح الأراضي.

أسلوب الزكاة: التي تجبر أصحاب الثروات على الاستثمار، مما يعني طلب عمالة لهذا الاستثمار.

رفض مبدأ الاحتكار، والتحكم في مجالات العمل.

المساهمة في إقامة المشروعات.

وقدم (أحمية، د.ت، ص٨٧) حلاً للدول العربية لمعالجة مشكلة البطالة وهو " نظراً لهشاشة وضعف البنية الاقتصادية العربية، حيث لا تتوفر مؤسسات صناعية كبيرة متكاملة على غرار ما هو موجود في البلدان الصناعية الكبرى، يصبح اللجوء الى المشروعات الصغيرة والمتوسطة المتخصصة في مختلف المجالات الحرفية والخدماتية، احدى الوسائل التي تضمن من خلالها التخفيف من حدة البطالة المتزايدة "، حيث ان هذه المشروعات الصغيرة والمتوسطة تؤثر على تغير نظم الإنتاج وطنياً و دولياً تأثيراً متزايد الأهمية، لأنها جزء من شبكة المنتجين على المستويين المحلي والعالمي، كما وتوفر هذه المشروعات الأرضية المناسبة لتطوير (الاقتصاد الاجتماعي) عن طريق اعتماد تجربة نظام التبادل المحلي التي نجحت في العديد من البلدان. فالعمل في هذه التجربة يؤدي الى الابتعاد عن عزلة الأنشطة في المناطق وبالتالي ظهور حركة تبادل محلية

وتستنتج الدراسة ان النظام الرأسمالي يهتم في تحقيق اهداف المصلحة الخاصة والحفاظ على مستوى الطبقات وعدم قربهما من بعض وكل ما يهم هذا النظام تحقيق الأرباح دون الاهتمام بالطريقة ان كانت عن استثمار حقيقي او لا، بينما الحلول الإسلامية تساعد في القضاء على مشكلة البطالة والقيام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يبدأ وجود استثمارات في كافة القطاعات التي تؤدي الى تحريك النمو الاقتصادي من خلال زيادة الإنتاج من السلع والخدمات مما يعمل على التصدير للخارج وتحريك عجلة الاقتصاد، فالنظام الإسلامي يهتم بالطريقة للوصول الى الأرباح فيجب ان تكون عن طريق استثمار حقيقي من اجل ان يكون له تأثيرات إيجابية على المجتمع فمن أولوياته تحقيق المصلحة العامة ومن ثم المصلحة الخاصة، وهكذا نستنتج ان وجود التبادل التجاري بين الدول يعمل على قضاء مشكلة البطالة، حيث يصبح هناك تبادل في العمالة بين الدول وبالتالي يصبح التبادل التجاري في تزايد مما يؤدي الى زيادة الناتج المحلي، وكلما كانت الطاقة البشرية مستخدمة ومفعلة في الدولة كلما زاد تقدمها وتنميتها، وهناك كثير من الدول لا تملك سوى المورد البشري ونتيجة لاستغلالها هذا المورد بالشكل الصحيح أصبحت من أكثر الدول تقدماً.

التكامل الاقتصادي:

يمكن تعريف التكامل الاقتصادي بانه عملية وحالة، بوصفه عملية أي يتضمن التدابير التي يراد منها الغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية الى دول مختلفة، وبوصفه حالة أي انه يتمثل في انتقاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية. (عمر، ١٩٩٨)

وهنا يجب ان نفرق بين التكامل الاقتصادي والتعاون الاقتصادي، فان التعاون الاقتصادي يتضمن الأفعال الهادفة الى التقليل من التمييز مثل الاتفاقيات الدولية في خصوص السياسات التجارية واما التكامل الاقتصادي فانه يتضمن التدابير الفاعلة في القضاء على قدر من التمييز مثل إزالة الحواجز القائمة في وجه التجارة على المستوى الدولي. (عمر، ١٩٩٨)

كما وعرف (عبد القادر، ٢٠١١، ص٨٤) التكامل الاقتصادي تعريفاً شاملاً لعدة تعاريف من قبل الاقتصاديين:" وهو عملية الغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية كافة بين مجموعة من الدول المتكاملة، مع تنسيق السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية مما يؤدي الى خلق تكتل اقتصادي جديد يحل محل الاقتصاديات الوطنية في المنطقة المتكاملة ".

ونستنتج من هذه التعاريف ان التكامل الاقتصادي يكون بين مجموعة من الدول اتفقت مع بعضها البعض في عدة أمور اقتصادية منها السياسة النقدية والمالية والسياسات الاقتصادية، ويجب على هذه الدول ان تزيل كل الحواجز فيما بينها من جمركية وغير جمركية بحيث يكون هناك سهولة في تنقل عناصر الإنتاج والسلع والخدمات ورؤوس الأموال، وهذا التوافق يؤدي الى ظهور قوة اقتصادية فيما بينها تجعلها متكاملة تحل محل الاقتصاديات الوطنية في هذه المنطقة المتكاملة، مما يؤدي الى توحيد الأقطار والدول للوصول بها الى وحدة واحدة.

ان الدول بشكل عام والدول النامية بشكل خاص بحاجة الى مشاريع التكامل الاقتصادي من اجل ان ينجو اقتصاها ومن اجل ان تثبت الوجود بين اقتصاديات الدول الأخرى، وهناك عدة أسباب أدت الى ظهور هذه المشاريع التكاملية وهي:

التقارب الجغرافي: حيث يعد من اهم المقومات الضرورية لقيام تجمع إقليمي، لأن واقعية الجوار يؤدي الى التقاء المصالح واتفاق الأهداف. وهكذا تصبح هذه المنطقة اقدر على المساهمة في حل مشاكل المنطقة. (إبراهيم، ١٩٩٧)، ومثال ذلك ادراك دول أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية انها لن تستطيع اذا بقيت دولة منفردة ان تحافظ على رفاهية شعوبها وهنا قررت إقامة الجماعة الأوروبية مع الدول الأوروبية من اجل ان تحافظ على رفاهية شعوبها ويكون لها تأثير في تيسير الاحداث العالمية (التنابذ، ١٩٩٦).

العامل السياسي: حيث يدفع العامل السياسي الأقطار المختلفة على تكوين مجموعات إقليمية تكاملية فيما بينها من اجل دعم استقلالها السياسي وزيادة قواها الاقتصادية ودعمها (كروان، ١٩٩٤ ، ص ١١)، حيث ان ضعف المركز التنافسي والتفاوضي لكل من الدول النامية في مجالات المعاملات الاقتصادية وما يرتبط بها يؤدي الى فقدان المناعة في مقاومة آثار التقلبات الاقتصادية والتدهور المستمر لمعدلات التبادل الحقيقية (سويد، ١٩٩٣).

ضعف نطاق الأسواق المحلية للدول النامية يعرقل فرص قيام المشروعات الحديثة في معظم حالات النشاط الاقتصادي (الديجاني، ١٩٩٤).

ان كل ما سبق ذكره يؤكد مدى أهمية التكامل الاقتصادي وخاصة بالنسبة للدول النامية، حيث من خلال هذا التكامل تستطيع الدول ان تواجه جزءًا من تحديات تحرير التجارة العالمية، كما ويتيح هذا التكامل التعاون الإقليمي الداخلي بشكل أقوى بما يحقق خفض الاستيراد الى ادنى حد ممكن مع تعظيم الصادرات (عبد الرحيم، ٢٠٠٢).

نحو استراتيجية عربية للتكامل الاقتصادي:

ان التحديات التي يواجها الوطن العربي في العالم بشكل عام تستلزم معالجة ثغرات التكامل الاقتصادي وخاصة ان العالم يمر بأزمات اقتصادية حادة، لا تستطيع كل الدول ان تتعامل معها، ولذلك يجب ان تكون هناك استراتيجية يتعامل بها الوطن العربي من اجل مقاومة هذه الازمات وذلك يكون من خلال: (العساف، الوادي، ٢٠١٠).

فهم و تفهم كامل للطبيعة الخاصة والميزات والسمات للاقتصاديات العربية وتحليل مشكلاتها ومعرفة طبيعة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية السائدة في الوطن العربي.

فهم طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية والنظام العالمي الجديد ومعرفة أهمية الاتجاه نحو التكامل الاقتصادي في عالم يسير في سباق مع الزمن.

الادراك الواعي لأهمية التكامل الاقتصادي العربي على الصعيدين الاقتصادي والسياسي.

الاعتماد الجماعي على النفس.

وضع تصور جديد لهيكل الإنتاج وبنية السوق الإقليمية بما يساعد على تحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

المفهوم الإسلامي للتكامل الاقتصادي والاستراتيجية الإسلامية المقترحة لتحقيق التكامل الاقتصادي، ان التكامل الاقتصادي من حيث المفهوم لا يختلف عنه في الإسلام فهو تنسيق بين دولتين أو مجموعة من الدول يقوم على أسس، الغرض منها الغاء التباين والتمايز بين الوحدات الاقتصادية وتكتيل النشاط الاقتصادي لهذه الدول (عبابنة، ١٩٩٢).

واما الاستراتيجية الإسلامية لتحقيق التكامل الاقتصادي فهي تنقسم الى ثلاث مراحل، ومن اجل تطبيق هذه الاستراتيجية يجب ان نجد مجتمع مؤمن يقيم النظام الإسلامي في جميع جوانب الحياة. واما المراحل الثلاثة فهي: (المكاوي ، ٢٠١٢).

المرحلة الأولى: وضع الأساس واحياء مفهوم الأمة الإسلامية والاستقلال الاقتصادي:

وتعتمد هذه المرحلة على عدة اهداف وهي:

الالتزام بالشريعة الإسلامية في جميع التشريعات والتنظيمات.

احياء مفهوم الامة الإسلامية، قال الله تعالى { كنتم خير امة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله } (آل عمران ، آية ١١٠). وهذا يدل على ان من اتبعوا القرآن الكريم فهم خير امة أخرجت للناس، واتباع هذه الامة هم الذين يقومون بالتصحيح والتعديل على السلوك الإنساني وبالتالي يكون الانسان جديراً بالخلافة في الأرض.

القضاء على التبعية الفكرية، حيث ان التقليد الاعمى يؤدي الى تخلف الشعوب.

الاستقلال الاقتصادي، ويكون ذلك باستقلال الدول الإسلامية باقتصادها عن الدول الأخرى ووضع قوانين وأنظمة خاصة تستغل بها مواردها المتاحة.

المرحلة الثانية: في اتجاه تحقيق التكامل بين البلدان الإسلامية: أي بمعنى توثيق التعاون بين البلدان الإسلامية من أجل تحقيق هدف التكامل الاقتصادي، قال الله تعالى { وتعاونوا على البر والتقوى } (المائدة، آية ٢).

ويتحقق هذا التكامل عن طريق تنفيذ هدفين هما:

تحرير القوى البشرية على مستوى العالم الإسلامي.

سهولة انتقال رؤوس الأموال بين الدول الإسلامية وفق ضوابط الشريعة الإسلامية.

المرحلة الثالثة: انجاز التكامل و تحقيق الانطلاق: أي على الدول الإسلامية ان تهيء جميع القطاعات في الدولة من الزراعة والصناعة والتجارة، ومن ثم السعي الى عمل اتفاقيات التكامل الاقتصادي بين البلاد الإسلامية.

وتستنج الدراسة مما سبق أن التكامل الاقتصادي بين الدول مطمح أي دولة حيث انه يعمل على تنمية اقتصادها وتحقيق الرفاهية لشعبها، ويأتي التكامل الاقتصادي بانضمام مجموعة من الدول لبعضها بعضاً في السياسات الاقتصادية، مما يجعلها تشكل قوة اقتصادية تؤثر على اقتصاد العالم في عدة نواحي، وهنا يكمن التبادل التجاري بحيث يكون بين هذه الدول سهولة في انتقال السلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال دون ان تكون هناك معيقات وحواجز فيما بينها، مما يعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية، ولا يمكن ان يتحقق التكامل الاقتصادي الا بتحقيق التبادل التجاري اولاً، وقد حث الإسلام على هذا التعاون والتبادل من اجل تكوين قوة اقتصادية إسلامية.

الدراسات السابقة:

دراسة مسيف (٢٠٠٠): بعنوان: "التجارة الخارجية الفلسطينية المصرية"

ركزت هذه الدراسة على واقع التجارة الخارجية الفلسطينية مع مصر خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٨) وآفاقها المستقبلية، وتتحدث هذه الدراسة عن تطوير العلاقات الاقتصادية الأردنية – المصرية، وذلك من خلال استخدام نموذج العلاقات التجارية الأردنية- المصرية، والاستفادة منه في تطوير العلاقات التجارية والاقتصادية بين مصر وفلسطين، وهدفت الدراسة الى بيان واقع التجارة الخارجية الفلسطينية مع مصر، وتقدير حجم التبادل التجاري، وتحديد العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تؤثر على التدفق السلعي بين البلدين في محاولة للوصول الى البدائل الممكنة. واتبعت الدراسة أسلوب التحليل الكمي من خلال مؤشرات التوافق والترابط بين هياكل عرض الصادرات والطلب على الواردات في كلا البلدين مصر والأردن، وذلك كشرط ضروري لاستكشاف الآفاق الممكنة للتدفق السلعي بين البلدين في اطار حركة تبادل تجاري حرة، ومن أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة انه يمكن لمصر ان تستورد من فلسطين ما بين ٢٠%- ٥٢% من قيمة الصادرات الفلسطينية السلعية، كما يمكن لفلسطين ان تستورد بين ١٢%-٣٥% من قيمة الواردات الفلسطينية السلعية، وذلك في ظل حرية التبادل التجاري، كما ان حجم التجارة يمكن ان يتضاعف الى عشر مرات عن الوقع الفعلي اذا تمت إزالة كافة القيود الجمركية وغير الجمركية بين الدول.

دراسة سعد (٢٠١٠): " تطورات التبادل التجاري في مصر في ضوء تطبيق الاتفاقيات التجارية للتكامل الاقتصادي وشركات عن الفترة (٢٠٠٠- ٢٠٠٩) "

تناولت هذه الدراسة تطور معدل التبادل التجاري مع التركيز على ثلاث اتفاقيات تجارية هي: منظمة التجارة العربية الحرة، اتفاقية الكوميسا، والشراكة المصرية الأوروبية، كما استهدفت دراسة التبادل التجاري بين مصر والدول الأخرى كنشاط اقتصادي حيوي وكيفية حساب معدل التبادل التجاري وانواعه المختلفة وألقت الضوء على بعض الاتفاقيات التجارية ومساهمتها في النمو الاقتصادي لمصر.

وقد توصلت الدراسة الى ان معدل التبادل يوضح حد الاستيراد والتصدير لها، وعدم وجود سلع ذات ميزة نسبية تنفرد بها مصر ورغم أهمية الاتفاقيات التجارية ووجود منفعة مشتركة بين مصر ودول الأعضاء ولكن لم يظهر أي تحسن في مستوى التبادل التجاري بشكل عام.

دراسة الزيود، أبو السندس (٢٠١٢): بعنوان: " تقييم أثر اتفاقية التجارة الحرة بين الأردن وامريكا في حجم التبادل التجاري بين البلدين "

هدفت هذه الدراسة الى تقييم أثر اتفاقية التجارة الحرة بين الأردن وامريكا في حجم التبادل التجاري بين البلدين، وتحليل أهم أسس هذه الاتفاقية وخاصة المتعلقة بتحرير التجارة للسلع والخدمات وتسهيل حركة تنقل البضائع والأشخاص، وبيان التزامات كلا الطرفين، وتحديد أهم الفرص الاقتصادية المتوقعة التي تحققها الاتفاقية لكلا البلدين، كما وأفادت نتائج التحليل بأن الصادرات الأردنية زادت الى أمريكا بمعدلات نمو مرتفعة خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٨) أي ما بعد تطبيق بنود الاتفاقية، وكذلك تراجعت المستوردات الأردنية من أمريكا بعد سريان الاتفاقية، وعليه أصبحت أمريكا أكبر واهم شريك تجاري للأردن.

واستخدمت هذه الدراسة اختبار (paired-samples T Test) للعينات المزدوجة في تقييم اثر الاتفاقية، والذي أفاد بأن للاتفاقية أثر إيجابي في حجم التبادل التجاري لصالح الأردن، وذلك بمقارنة متوسط حجم التبادل التجاري بين البلدين قبل وبعد تطبيق الاتفاقية، وان الأثر الإيجابي للاتفاقية يؤدي الى زيادة نمو الاقتصاد الأردني، وبالتالي خلق فرص عمل جديدة ،وتحقيق تطور ملحوظ في الصناعات والصادرات.

دراسة ريان (٢٠١٥): " أثر ترقية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي" دراسة حالة الجزائر (٢٠٠٥-٢٠١٤):

هدفت هذه الدراسة الى بيان أهمية ترقية الصادرات غير النفطية بسبب أهميتها الكبيرة في دفع عجلة النمو الاقتصادي حيث تؤثر تأثيراً ايجابياً على الميزان التجاري وميزان المدفوعات والدخل الإجمالي، كما تعتبر الصادرات الممول الوحيد للدولة بالنقد الأجنبي، ونتيجة ان الجزائر أحادية التصدير في النفط الذي يؤدي الى تقلبات الأسواق العالمية في أسعاره والتأثير على الميزان التجاري سلباً، عملت على مجموعة من الإجراءات والتحفيزات المالية والضريبية والتجارية كلها تحفز على تنويع صادراتها غير النفطية والقضاء على وحدانية التصدير للنفط وتحقيق معدلات نمو مرتفعة، وتوصلت الدراسة الى ان هذه الإجراءات لم تحدث تغييراً على قيمة الصادرات وكان التبادل التجاري في السلع غير النفطية غير ناجح.

موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة:

من خلال النظر في الدراسات السابقة يلاحظ ان موضوع هذه الدراسة من حيث النتائج يتفق مع دراسة ريان (٢٠١٥) ودراسة سعد (٢٠١٠)، حيث توصلت كل منهما الى عدم وجود تحسن في التبادل التجاري بين الدول المعنية بالرغم من الاتفاقيات التجارية والحد من المعيقات بين الدول. وان اهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بيان دور الصيغ الإسلامية لتمويل التجارة الخارجية، حيث ان المستثمرين المسلمين بحاجة الى مصادر تمويلية اسلامية تساعدهم الى الوصول في تجارتهم الى الدول الاخرى.

التمهيد:

يتناول هذا الفصل المنهجية المستخدمة في اختبار بيانات الدراسة والنموذج القياسي وايجاد العلاقات الممكنة بين البيانات والرسوم البيانية المختلفة لتحليل النتائج.

المنهجية:

تهدف المنهجية المتبعة إلى التعرف إلى أثر التبادل التجاري على التنمية الاقتصادية بين مجموعة الدول الاسلامية (الأردن، ماليزيا، تركيا) خلال الفترة الزمنية (٢٠٠٠-٢٠١٥)، باستخدام برمجية (SPSS) من خلال الحصول على نتائج تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression) لأثر التبادل التجاري (نسبة الصادرات، ونسبة المستوردات) على نصيب الفرد من الناتج المحلي في كل من (الأردن، ماليزيا، تركيا).

التحليل البياني:

بناءً على البيانات المستخدمة في الدراسة والمكونة من: (نسبة الصادرات، نسبة المستوردات، الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي) خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٥)، لكل دولة من الدول: (الأردن، ماليزيا، تركيا) تم رسم العلاقات الممكنة بين البيانات لتوضيح العلاقة بين المتغيرات المختلفة كما هي مرسومة في الرسمات البيانية التالية باستخدام برمجية (Excel 2010).

من الشكل رقم (٢) والمتضمن رسم للعلاقة ما بين نسبة الصادرات ونسبة المستوردات من الناتج المحلي الإجمالي للأردن خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٥)، نلاحظ أن نسبة المستوردات أعلى من نسبة الصادرات بمعدل (١,٥) ضعف تقريباً.

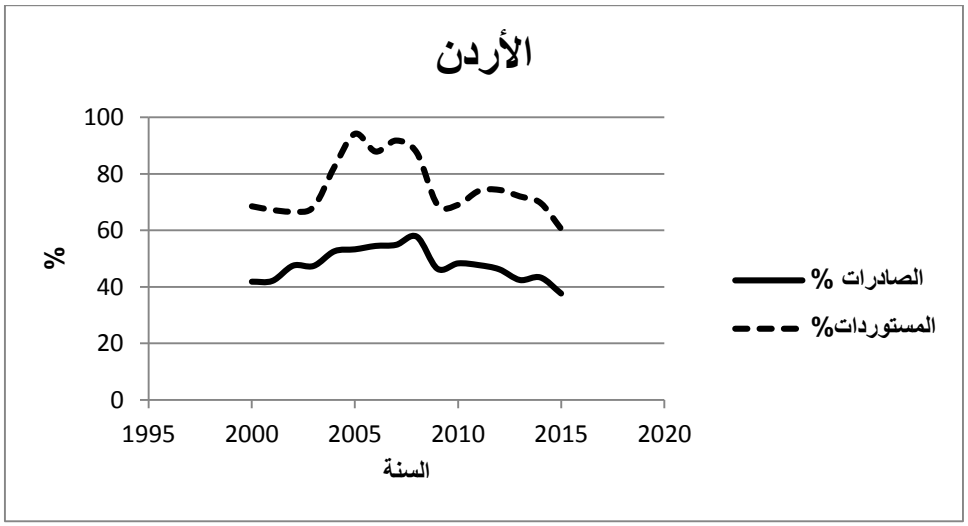

الشكل (٢): نسبة الصادرات والمستوردات للأردن خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٥)

(المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة)

من الشكل رقم (٣) والذي يمثل العلاقة ما بين نسبة الصادرات ونسبة المستوردات من الناتج المحلي الإجمالي لماليزيا خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٥)، نلاحظ أن نسبة الصادرات أعلى من نسبة المستوردات خلال الفترة الزمنية كاملة وبمعدل زيادة متوسط مقداره (٢٠%).

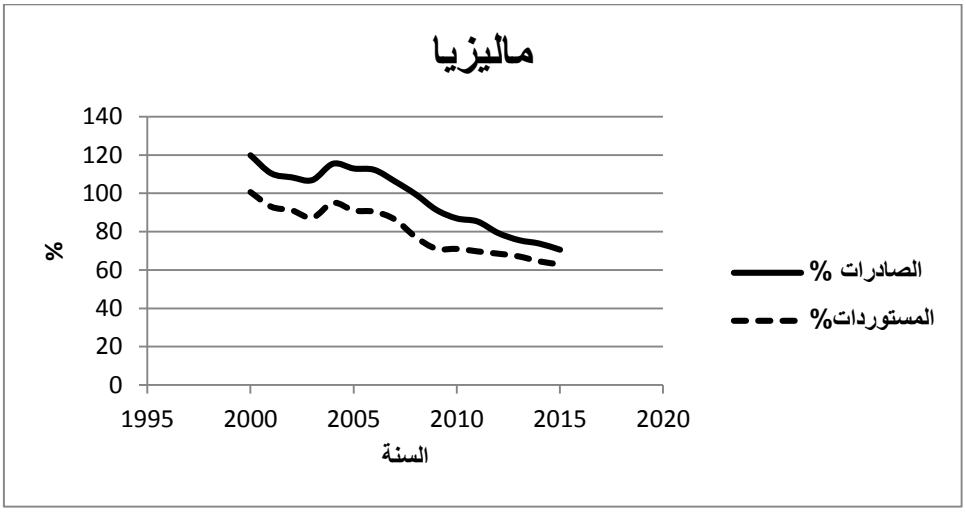

الشكل (٣): نسبة الصادرات والمستوردات لماليزيا خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٥)

(المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة)

أما بالنسبة الى دولة تركيا، فمن الشكل رقم (٤) والمتضمن رسم للعلاقة ما بين نسبة الصادرات ونسبة المستوردات من الناتج المحلي الإجمالي لتركيا خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٥)، نلاحظ أن نسبة الصادرات كانت أعلى من نسبة المستوردات خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٢)، وبعد ذلك أصبحت نسبة الصادرات أقل من نسبة المستوردات حتى عام (٢٠١٥)، وأن متوسط التغير يزداد وينقص بشكل غير منتظم. ومن خلال الرسمة المبينة في الشكل رقم (٤) نلاحظ أن نسبة الصادرات ونسبة المستوردات أصبحت متساوية تقريباً وذلك عام (٢٠٠٩).

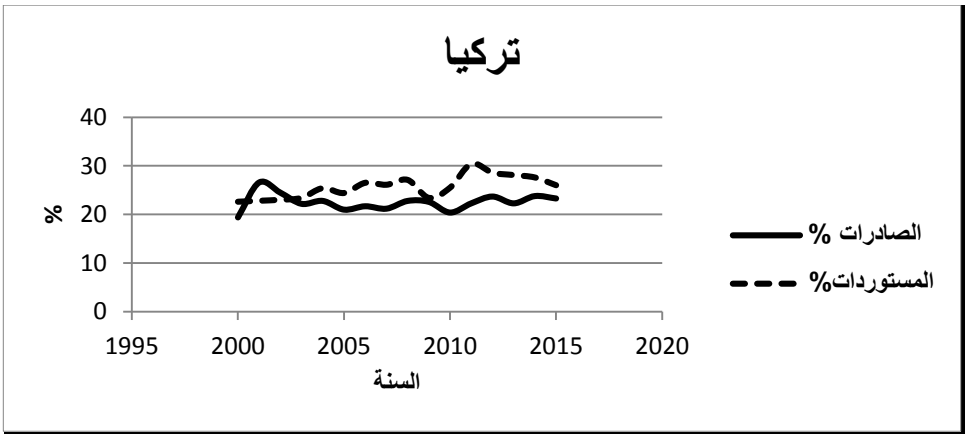

الشكل (٤): نسبة الصادرات و المستوردات لتركيا خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٥)

(المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة)

يمثل الشكل رقم (٥) الناتج المحلي الإجمالي لكل من (الأردن، ماليزيا، تركيا) خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٥)، حيث نلاحظ من الشكل أن أعلى معدل للناتج المحلي الإجمالي هو لدولة تركيا تليها ماليزيا وأخيراً الأردن خلال فترة الدراسة. كما أن الناتج المحلي الإجمالي لدولة تركيا تقريباً ضعف الناتج المحلي الإجمالي لماليزيا.

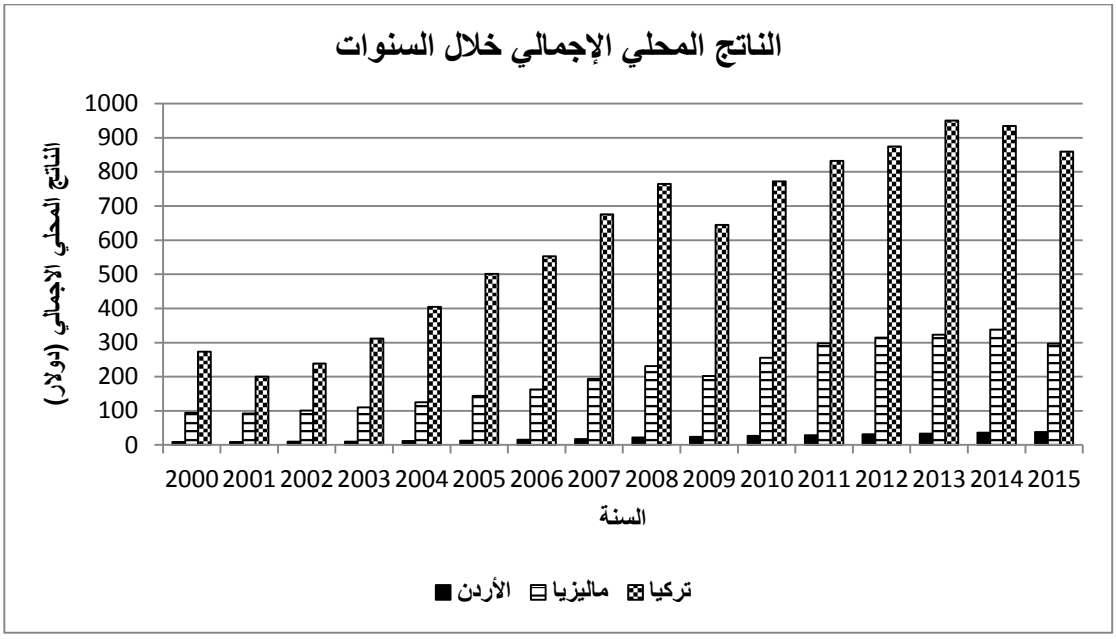

الشكل (٥): الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٥) (المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة)

ومن خلال قيم الناتج المحلي الإجمالي وبناءً على عدد الأفراد لكل دولة، تم رسم العلاقة المبينة في الشكل رقم (٦) والتي تبين نصيب الفرد من الناتج المحلي لكل سنة لكل دولة من الدول (الأردن، ماليزيا، تركيا) خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٥).

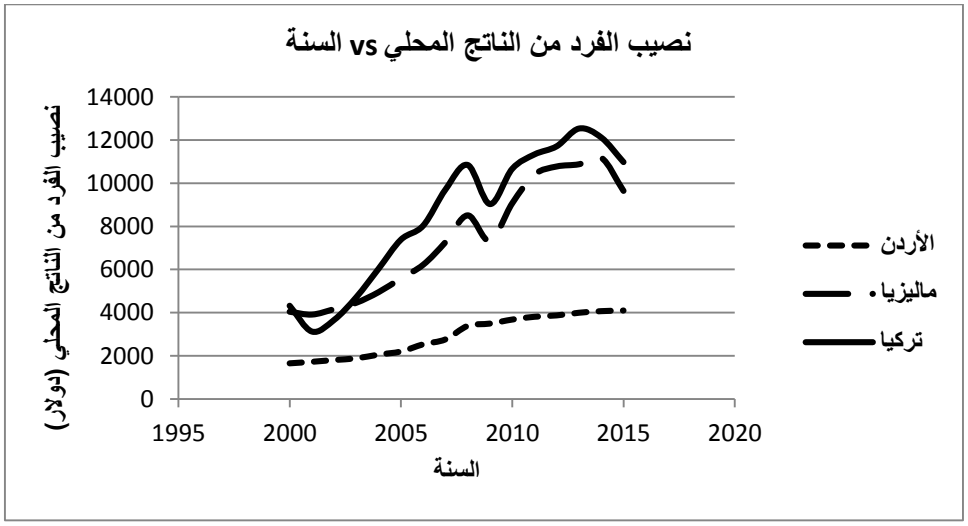

الشكل (٦): نصيب الفرد من الناتج المحلي خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٥)

(المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة)

نلاحظ من الشكل رقم (٦) أن أعلى نصيب للأفراد من الناتج المحلي هو لدولة تركيا يليها ماليزيا وأخيراً الأردن وذلك بسبب تنوع واختلاف مصادر الدخل لكل دولة واختلاف عدد السكان من دولة لأخرى. كما نلاحظ بأن نصيب الفرد الأردني من الناتج المحلي يكاد يصل الى خُمس (٢٠%) من دخل الفرد التركي أو الماليزي من الناتج المحلي.

كما يمكننا ملاحظة العلاقة بين التبادل التجاري والناتج المحلي الإجمالي للأردن من خلال الشكل رقم (٧).

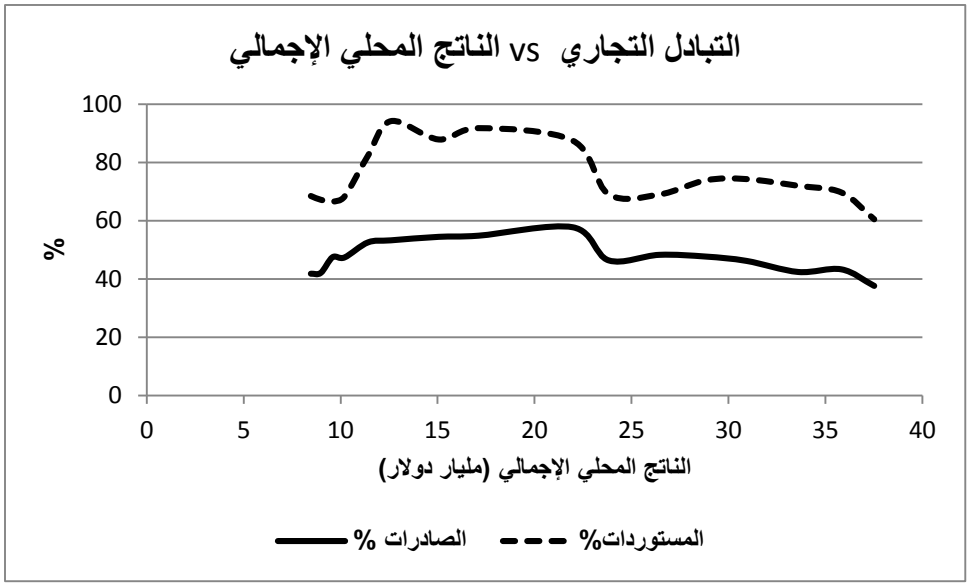

الشكل رقم (٧): العلاقة بين التبادل التجاري والناتج المحلي الإجمالي للأردن (المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة)

من الشكل رقم (٨) يمكننا ملاحظة العلاقة بين التبادل التجاري والناتج المحلي الإجمالي لماليزيا

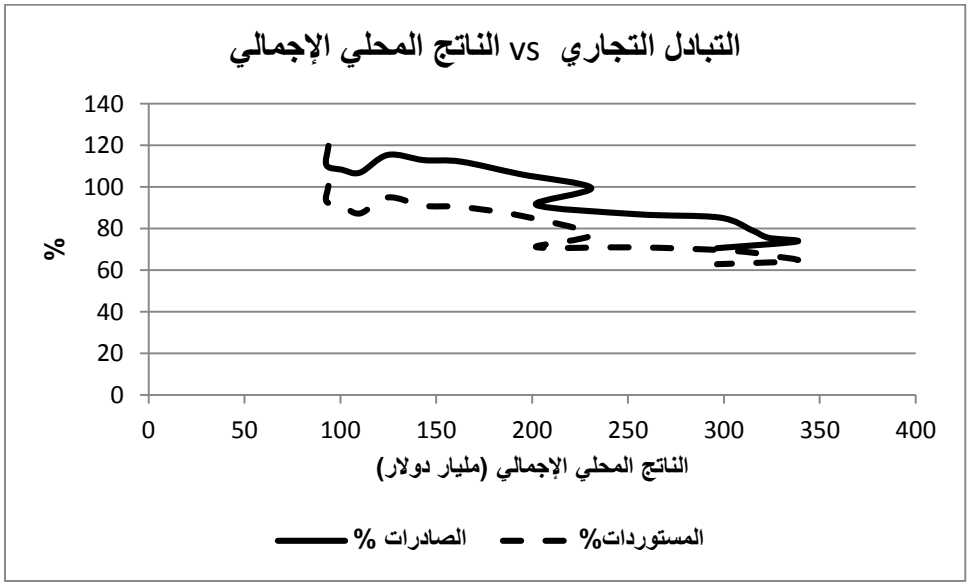

الشكل رقم (٨): العلاقة بين التبادل التجاري والناتج المحلي الإجمالي لماليزيا (المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة).

من الشكل رقم (٩) يمكننا ملاحظة العلاقة بين التبادل التجاري والناتج المحلي الإجمالي لدولة تركيا، ونلاحظ ايضاً ان التبادل التجاري (نسبة الصادرات ونسبة المستوردات) متغير بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة بشكل غير منتظم.

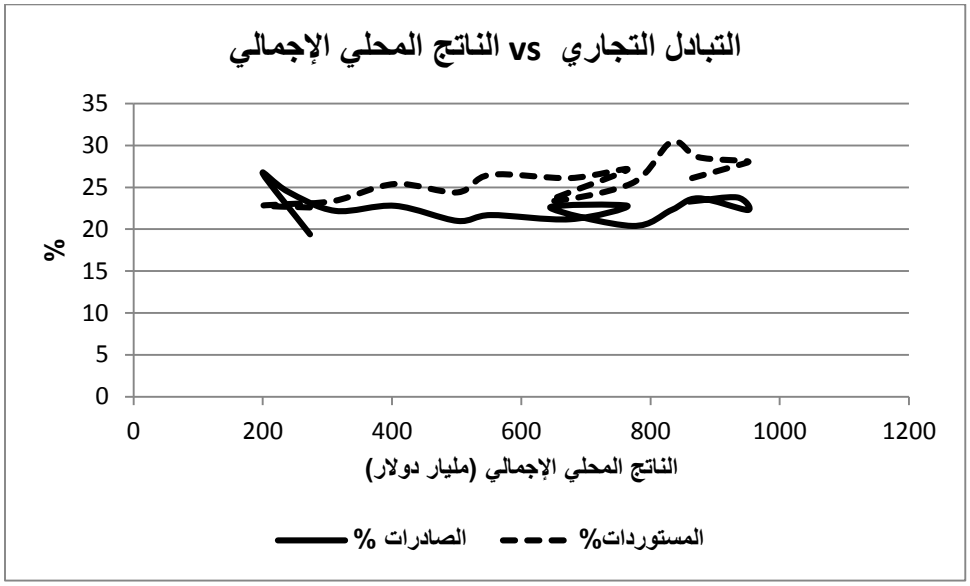

الشكل رقم (٩): العلاقة بين التبادل التجاري والناتج المحلي الإجمالي لتركيا (المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة)

التحليل الإحصائي:

الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة (والتي تم حسابها بالدولار الامريكي) تبعا لكل دولة من مجموعة الدول الإسلامية قيد الدراسة.

يظهر من الجدول رقم (٢):

بالنسبة للمتغير (نسبة الصادرات %): بلغ متوسطها الحسابي في الاردن (47.74) بانحراف معياري (5.63). وبلغ متوسطها الحسابي في ماليزيا (97.16) بانحراف معياري (16.56). أما في تركيا فقد بلغ متوسطها الحسابي (22.54) بانحراف معياري (5.63).

بالنسبة للمتغير (نسبة المستوردات %): بلغ متوسطها الحسابي في الاردن (75.18) بانحراف معياري (10.22). كما بلغ متوسطها الحسابي في ماليزيا (80.42) بانحراف معياري (12.56). أما في تركيا فقد بلغ متوسطها الحسابي (25.68) بانحراف معياري (2.32).

بالنسبة للمتغير (الناتج المحلي الإجمالي): بلغ متوسطه الحسابي في الاردن (20.7 مليار دولار) بانحراف معياري (10.3 مليار دولار). كما بلغ متوسطه الحسابي في ماليزيا (205 مليار دولار) بانحراف معياري (89.7 مليار دولار). أما في تركيا فقد بلغ متوسطه الحسابي (611.9 مليار دولار) بانحراف معياري (261.2 مليار دولار).

بالنسبة للمتغير (نصيب الفرد من الناتج المحلي): بلغ متوسطها الحسابي في الاردن (2940.21) بانحراف معياري (944.45). كما بلغ متوسطها الحسابي في ماليزيا (7402.74) بانحراف معياري (2696.92). أما في تركيا فقد بلغ متوسطها الحسابي (8516.25) بانحراف معياري (3243.37).

جدول (٢): الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة تبعا لكل دولة

الدولة	المتغير	أدنى قيمة	أعلى قيمة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الأردن	نسبة الصادرات	37.60	57.80	47.745555	5.63
	نسبة المستوردات	60.50	94.20	75.18	10.22
	الناتج المحلي الإجمالي	8.4 مليار دولار	37.5 مليار دولار	20.7 مليار دولار	10.3 مليار دولار
	نصيب الفرد من الناتج المحلي	1657.90	4096.10	2940.21	944.45
ماليزيا	نسبة الصادرات	70.60	119.80	97.16	16.56
	نسبة المستوردات	62.90	100.60	80.42	12.56
	الناتج المحلي الإجمالي	92.8 مليار دولار	388 مليار دولار	205 مليار دولار	89.7 مليار دولار
	نصيب الفرد من الناتج المحلي	3915.10	11183.70	7402.74	2696.92
تركيا	نسبة الصادرات	19.40	26.60	22.54	1.70
	نسبة المستوردات	22.60	30.40	25.68	2.32
	الناتج المحلي الإجمالي	200.2 مليار دولار	950.6 مليار دولار	611.9 مليار دولار	261.2 مليار دولار
	نصيب الفرد من الناتج المحلي	3119.60	12542.70	8516.25	3243.37

(المصدر: إعداد الباحث)

الآثار الاقتصادية للتبادل التجاري المتمثل بـ (نسبة الصادرات، ونسبة المستوردات) على التنمية الاقتصادية المتمثلة بـ (الناتج المحلي الإجمالي، نصيب الفرد من الناتج المحلي) في كل من الدول الإسلامية قيد الدراسة (الأردن، ماليزيا، تركيا) خلال الفترة الزمنية (٢٠٠٠- ٢٠١٥).

١- الآثار الاقتصادية للتبادل التجاري المتمثل بـ (نسبة الصادرات، ونسبة المستوردات) على التنمية الاقتصادية المتمثلة بـ (الناتج المحلي الإجمالي) في كل من الدول الإسلامية قيد الدراسة (الأردن، ماليزيا، تركيا)

جدول (٣): نتائج تحليل الانحدار المتعدد (MULTIPLE REGRESSION) لأثر التبادل التجاري (نسبة الصادرات، ونسبة المستوردات) على الناتج المحلي الإجمالي في كل من (الأردن، ماليزيا، تركيا)

الدولة	المتغير المستقل	قيمة t	دلالة t الإحصائية	قيمة R^2	دلالة F الإحصائية
الأردن	نسبة الصادرات	-٠.٩٩٥	٠.٣٣٨	٠.١٤٢	٠.٣٧١
	نسبة الواردات	٠.٣٥٠	٠.٧٣٢		
ماليزيا	نسبة الصادرات	-٠.٨٩٤	٠.٣٨٧	٠.٨٨٧	٠.٠٠
	نسبة الواردات	-١.٢١١	٠.٢٤٨		
تركيا	نسبة الصادرات	-٠.٥٩٧	٠.٥٦١	٠.٦٩٧	٠.٠٠
	نسبة الواردات	٥.٤٢٣	٠.٠٠		

المتغير التابع: الناتج المحلي الإجمالي

معنوية احصائية عند مستوى ٥%

(المصدر: إعداد الباحث)

يظهر من الجدول رقم (٣):

- عدم وجود أثر دال إحصائياً للتبادل التجاري (نسبة الصادرات، ونسبة المستوردات) على الناتج المحلي الإجمالي في الأردن خلال الفترة الزمنية (٢٠٠٠- ٢٠١٥)، حيث بلغت دالة (F) الإحصائية (٠.٣٧١)، وقيمة (R^2) والتي تمثل قوة تأثير المتغير المستقل التبادل التجاري المتمثل بـ (نسبة الصادرات، ونسبة المستوردات) على المتغير التابع التنمية الاقتصادية المتمثلة بـ (الناتج المحلي الإجمالي) (٠.١٤٢).

- وجود أثر دال إحصائياً للتبادل التجاري (نسبة الصادرات، ونسبة المستوردات) على الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا خلال الفترة الزمنية (٢٠٠٠- ٢٠١٥)، حيث بلغت دالة (F) الإحصائية (٠.٠٠)، وقيمة (R^2) والتي تمثل قوة تأثير المتغير المستقل التبادل التجاري المتمثل بـ (نسبة الصادرات، ونسبة المستوردات) على المتغير التابع التنمية الاقتصادية المتمثلة بـ (الناتج المحلي الإجمالي) (٠.٨٨٧).

- وجود أثر دال إحصائياً للتبادل التجاري (نسبة الصادرات، ونسبة المستوردات) على الناتج المحلي الإجمالي في تركيا خلال الفترة الزمنية (٢٠٠٠- ٢٠١٥)، حيث بلغت دالة (F) الإحصائية (٠.٠٠)، وقيمة (R^2) والتي تمثل قوة تأثير المتغير المستقل التبادل التجاري المتمثل بـ (نسبة الصادرات، ونسبة المستوردات) على المتغير التابع التنمية الاقتصادية المتمثلة بـ (الناتج المحلي الإجمالي) (٠.٦٩٧).

٢- الآثار الاقتصادية للتبادل التجاري المتمثل بـ (نسبة الصادرات، ونسبة المستوردات) على التنمية الاقتصادية المتمثلة بـ (نصيب الفرد من الناتج المحلي) في كل من الدول الإسلامية قيد الدراسة (الأردن، ماليزيا، تركيا).

الجدول (٤): نتائج تحليل الانحدار المتعدد (MULTIPLE REGRESSION) لأثر التبادل التجاري (نسبة الصادرات، ونسبة المستوردات) على نصيب الفرد من الناتج المحلي في كل من (الأردن، ماليزيا، تركيا)

الدولة	المتغير المستقل	قيمة t	قيمة R^2	دلالة F الإحصائية
الأردن	نسبة الصادرات	-٠.٥٠٧	٠.٠٤٧	٠.٧٣٣
	نسبة الواردات	٠.١٤٥		
ماليزيا	نسبة الصادرات	-٠.٣٢٩	٠.٨٥٩	٠.٠٠
	نسبة الواردات	-١.٥٢٧		
تركيا	نسبة الصادرات	-٠.٩٤٣	٠.٧٢٠	٠.٠٠
	نسبة الواردات	٥.٦٨٧		

المتغير التابع: نصيب الفرد من الناتج المحلي

معنوية احصائية عند مستوى ٥%

(المصدر: إعداد الباحث)

يظهر من الجدول رقم (٤):

- عدم وجود أثر دال إحصائياً للتبادل التجاري (نسبة الصادرات، ونسبة المستوردات) على الناتج المحلي الإجمالي في الأردن خلال الفترة الزمنية (٢٠٠٠- ٢٠١٥)، حيث بلغت دالة (F) الإحصائية (٠.٧٣٣)، وقيمة (R^2) والتي تمثل قوة تأثير المتغير المستقل التبادل التجاري المتمثل بـ (نسبة الصادرات، ونسبة المستوردات) على المتغير التابع التنمية الاقتصادية المتمثلة بـ (نصيب الفرد من الناتج المحلي) (٠.٠٤٧).

- وجود أثر دال إحصائياً للتبادل التجاري (نسبة الصادرات، ونسبة المستوردات) على الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا خلال الفترة الزمنية (٢٠٠٠- ٢٠١٥)، حيث بلغت دالة (F) الإحصائية (٠.٠٠)، وقيمة (R^2) والتي تمثل قوة تأثير المتغير المستقل التبادل التجاري المتمثل بـ (نسبة الصادرات، ونسبة المستوردات) على المتغير التابع التنمية الاقتصادية المتمثلة بـ (نصيب الفرد من الناتج المحلي) (٠.٨٥٩).

- وجود أثر دال إحصائياً للتبادل التجاري (نسبة الصادرات، ونسبة المستوردات) على الناتج المحلي الإجمالي في تركيا خلال الفترة الزمنية (٢٠٠٠- ٢٠١٥)، حيث بلغت دالة (F) الإحصائية (٠.٠٠)، وقيمة (R^2) والتي تمثل قوة تأثير المتغير المستقل التبادل التجاري المتمثل بـ (نسبة الصادرات، ونسبة المستوردات) على المتغير التابع التنمية الاقتصادية المتمثلة بـ (نصيب الفرد من الناتج المحلي) (٠.٧٢٠).

النتائج:

من خلال نتائج التحليل الاحصائي وفحص فرضيات الدراسة تم التوصل الى النتائج التالية:

بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي في الأردن: أظهرت النتائج عدم وجود أثر دال إحصائياً للتبادل التجاري (نسبة الصادرات، ونسبة المستوردات) على الناتج المحلي الإجمالي في الأردن خلال الفترة الزمنية (٢٠٠٠- ٢٠١٥)، حيث بلغت دالة (F) الإحصائية (٠.٣٧١)، وقيمة (R^2) والتي تمثل قوة تأثير المتغير المستقل التبادل التجاري المتمثل بـ (نسبة الصادرات، ونسبة المستوردات) على المتغير التابع التنمية الاقتصادية المتمثلة بـ (الناتج المحلي الإجمالي) (٠.١٤٢).

بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي في ماليزيا وجود أثر دال إحصائياً للتبادل التجاري (نسبة الصادرات، ونسبة المستوردات) على الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا خلال الفترة الزمنية (٢٠٠٠- ٢٠١٥)، حيث بلغت دالة (F) الإحصائية (٠.٠٠)، وقيمة (R^2) والتي تمثل قوة تأثير المتغير المستقل التبادل التجاري المتمثل بـ (نسبة الصادرات، ونسبة المستوردات) على المتغير التابع التنمية الاقتصادية المتمثلة بـ (الناتج المحلي الإجمالي) (٠.٨٨٧).

بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي في تركيا: وجود أثر دال إحصائياً للتبادل التجاري (نسبة الصادرات، ونسبة المستوردات) على الناتج المحلي الإجمالي في تركيا خلال الفترة الزمنية (٢٠٠٠- ٢٠١٥)، حيث بلغت دالة (F) الإحصائية (٠.٠٠)، وقيمة (R^2) والتي تمثل قوة تأثير المتغير المستقل التبادل التجاري المتمثل بـ (نسبة الصادرات، ونسبة المستوردات) على المتغير التابع التنمية الاقتصادية المتمثلة بـ (الناتج المحلي الإجمالي) (٠.٦٩٧).

بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج المحلي في الأردن: عدم وجود أثر دال إحصائياً للتبادل التجاري (نسبة الصادرات، ونسبة المستوردات) على الناتج المحلي الإجمالي في الأردن خلال الفترة الزمنية (٢٠٠٠- ٢٠١٥)، حيث بلغت دالة (F) الإحصائية (٠.٧٣٣)، وقيمة (R^2) والتي تمثل قوة تأثير المتغير المستقل التبادل التجاري المتمثل بـ (نسبة الصادرات، ونسبة المستوردات) على المتغير التابع التنمية الاقتصادية المتمثلة بـ (نصيب الفرد من الناتج المحلي) (٠.٠٤٧).

- بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج المحلي في ماليزيا: وجود أثر دال إحصائياً للتبادل التجاري (نسبة الصادرات، ونسبة المستوردات) على الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا خلال الفترة الزمنية (٢٠٠٠- ٢٠١٥)، حيث بلغت دالة (F) الإحصائية (٠.٠٠)، وقيمة (R^2) والتي تمثل قوة تأثير المتغير المستقل التبادل التجاري المتمثل بـ (نسبة الصادرات، ونسبة المستوردات) على المتغير التابع التنمية الاقتصادية المتمثلة بـ (نصيب الفرد من الناتج المحلي) (٠.٨٥٩).

بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج المحلي في تركيا: وجود أثر دال إحصائياً للتبادل التجاري (نسبة الصادرات، ونسبة المستوردات) على الناتج المحلي الإجمالي في تركيا خلال الفترة الزمنية (٢٠٠٠- ٢٠١٥)، حيث بلغت دالة (F) الإحصائية (٠.٠٠)، وقيمة (R^2) والتي تمثل قوة تأثير المتغير المستقل التبادل التجاري المتمثل بـ (نسبة الصادرات، ونسبة المستوردات) على المتغير التابع التنمية الاقتصادية المتمثلة بـ (نصيب الفرد من الناتج المحلي) (٠.٧٢٠).

التوصيات:

بالاعتماد على النتائج التي تم التوصل اليها توصي الدراسة بما يلي:

ضرورة اعادة النظر في نوعية الصادرات في الأردن وماليزيا وتركيا لما لها من أثر سلبي على التنمية الاقتصادية، حيث أن زيادة هذه الصادرات تساهم بشكل سلبي في التنمية الاقتصادية.

ضرورة اعادة النظر في الواردات في ماليزيا لما لها من أثر سلبي على التنمية الاقتصادية، حيث أن زيادة هذه الواردات تساهم بشكل سلبي في التنمية الاقتصادية، لأنها تسبب اخراج العملات الصعبة ونقص الاحتياطات من العملات الاجنبية.

اجراء دراسة لنوعية السلع المستوردة والواردة من البلدان موضوع الدراسة وخاصة الأردن وماليزيا لأنها تؤثر بشكل واضح على الاقتصاد المحلي لتلك الدول.

ضرورة التركيز من قبل البلدان موضوع الدراسة على الصادرات التي لا تؤثر على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.

قائمة المراجع

أبو الرب، جهاد، وآخرون، المعاملات المالية في الإسلام، المستقبل للنشر والتوزيع،١٩٩٠، ص١٥٦

أبو حرب، عثمان، الاقتصاد الدولي، دار أسامة، عمان، الأردن الطبعة الأولى، ٢٠٠٨، ص٩٨

أبو شرار، علي عبد الفتاح، الاقتصاد الدولي، نظريات وسياسات، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧، ص٢١

إبراهيم، نعمة الله نجيب، أسس علم الاقتصاد، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، ٢٠٠١، ص٢٤٣

أبو قعنونة، سيرين محمد، الهندسة المالية الإسلامية ضوابطها الشرعية وأسسها الاقتصادية، عمان، دار النفائس، ٢٠٠٦، ص٤٤٢

ابومنصور، محمد بن احمد بن الازهر الازهري الهروي (١٣٩٩)، الزاهي في غريب الفاظ الشافعي، ط(١)، ج(١)، وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية، الكويت، تحقيق: د.محمد جبر الالفي.

الأمين، حسن، المضاربة الشرعية وتطبيقات المدينة، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، بحث رقم ١١، ٢٠٠٠، ص ١٩

إبراهيم، سعد الدين، الرؤى المستقبلية للمشرق الغربي، كراسات استراتيجية، العدد ٥٢، السنة السابعة، ١٩٩٧، ص٢٠

أحمد، جنان، سياسات التنمية الاقتصادية في الفكر الاقتصادي الإسلامي، مركز البصيرة للبحوث والنشر، ورقة بحثية، ٢٠١٤، ص٤

أحمد، سيد عاشور، مشكلة البطالة ومواجهتها في الوطن العربي، مصر، مكتبة الانجلو المصرية، د.ط، ٢٠٠٨، ص٢٦

أحميه، سليمان، ورقة عمل: دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص عمل للشباب، منظمة العمل العربية، د. ت، ص٨٧

بابللي، محمود محمد، الاقتصاد في ضوء الشريعة الإسلامية، بيروت، طبعة دار الكتاب اللبناني، د.ت، ص١٤٠

بكري، كامل، الاقتصاد الدولي، المكتب العربي الحديث، ١٩٨٥، د.ط، ص١٠٣

ابن فهد، محمد أحمد، اقتصاديات النقود والبنوك، الامارات، مطبعة الفجيرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣، ص٢١

ابن خلدون، المقدمة، طبعة دار النهضة مصدر، ص٤٠

ابن سلام، أبو القاسم، كتاب الأموال، تحقيق: عمر هراش، القاهرة، دار الفكر، د.ط، ١٩٧٥، ص٦٣١

ابن كثير، مختصر تفسير بن كثير، تحقيق: محمد علي الصابوني، ط ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧، (٣٧٨/١) الشربيني، الاعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير.

توفيق، حسن أحمد، التجارة الخارجية، الهيئة العامة لشؤون المطابع، القاهرة، د.ط، ١٩٧٨، ص١٠

جماز ، طارق علي ، التنمية الاقتصادية والبشرية ، القاهرة ، مؤسسة طيبة ، الطبعة الأولى، ٢٠١٠ ، ص ١٢٢

حريري، محمد خالد، العلاقات الاقتصادية الدولية، دمشق، د.ط، ١٩٨١، ص٤

الحلاق، سعيد سامي، العجلوني، محمد محمود، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار البازوري، د.ط، ٢٠١٠، ص٢١

حسين، رحيم، النقود والسياسة النقدية، بين الفكرين الإسلامي والغربي، عمان، دار المناهج،٢٠١٠، ص٢٤

حشيش، عادل، شهاب، مجدي، أساسيات الاقتصاد الدولي، مشورات الحلبي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣، ص١٣

حبيب، كاظم، مفهوم التنمية الاقتصادية، دار الفارابي، الطبعة الأولى،١٩٨٠، ص٨

حبيب، مطانيوس، التنمية الاقتصادية، دمشق، الناشر والطابع جامعة دمشق، ١٩٨١، ص١٥٨

حمود، سامي حسن، تطوير الاعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الإسلامية، دار الاتحاد العربي، الطبعة الاولى، ١٩٧٦، ص٤٧٦

الحوراني، أكرم، النقود، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية د.ط، ١٩٩٧

الحواري، أحمد علي، السياسة المالية في اليمن ومدى مطابقتها للسياسة المالية في الإسلام، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، ١٩٩٢، ص٦٠

حمدي، علي، ورقة عمل، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دفع التنمية الاجتماعية وزيادة النمو الاقتصادي في البلدان العربية، د.ت، ص٣٥

خلف، فليح حسن، التنمية الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، الطبعة الأولى، ١٩٨٦، ص١٥١

خلف، فليح حسن، التنمية والتخطيط الاقتصادي، جداره للكتاب العالمي، عالم الكتب الحديث، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦، ص١٧٧

خورشيد أحمد، ورقة بحثية، د. ت، ص١٨٠ /ص١٨١

خليل، سامي، اقتصاديات البنوك والنقود، دار النهضة العربية،٢٠٠٢، د.ط، ص٣٣

داود، حسام علي، وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢، ص١٣

الديجاني، أحمد صدق، في مواجهة نظام الشرق الأوسط، بيروت، دار المستقبل العربي، د.ط، ١٩٩٤، ص٤٢

الدبو، إبراهيم فاضل، عقد المضاربة دراسة في الاقتصاد الإسلامي، دار عمار، الطبعة الأولى، ١٩٩٨، ص٢٩

الرواوي، تيسير، التنمية الاقتصادية، سوريا، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب، د.ط، ١٩٨٥، ص١٨٨.

الرواوي، تيسير، التنمية الاقتصادية، سوريا، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب، د.ط، ١٩٨٥، ص١٩٢.

زكي، رمزي، الاقتصاد السياسي للبطالة، سلسلة عالم المعرفة، د.ط، ١٩٩٧، ص١٨

السراحنة، جمال حسن، مشكلة البطالة وعلاجها، دمشق - بيروت، الجامعة، الطبعة الأولى،٢٠٠٠، ص٢٠/ص٢١

السبهاني، عبد الجبار، الوجيز في التمويل والاستثمار وضعيا واسلاميا، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠١٨، ص١١٥

سلطان، مونية، السندات والأسهم والأوراق المالية، عمان، دار الأيام للنشر والتوزيع، ص٢٦٣/ص٢٦٤

سويد، ياسين، المستقبل العربي، السنة السادسة عشر، العدد١٧١، ١٩٩٣، ص١٥٤

سمحان، حسين محمد، يامن، إسماعيل يونس، اقتصاديات النقود والمصارف، دار صفاء، ٢٠١١، ص١٤/ص١٥

السواعي، خالد محمد، التجارة الدولية، النظرية وتطبيقاتها، عالم الكتب الحديث، ٢٠١٠، ص٦٧

السريتي، السيد محمد أحمد، التجارة الدولية، الإسكندرية، مؤسسة رؤية، ٢٠١٠، ص٢٧

السريتي، السيد محمد أحمد، التجارة الدولية بين النظرية والتطبيق، الإسكندرية، مؤسسة رؤية، ٢٠١١، ص٦

السواعي، خالد محمد، التجارة والتنمية، دار المناهج، ٢٠٠٦، ص٢٦

سلامة، رمزي علي إبراهيم، اقتصاديات التنمية، مركز الدلتا، الاسكنرية، د.ط،١٩٩١، ص٢٦٥

الشمري، خالد توفيق، البياتي، طاهر فاضل، مدخل الى علم الاقتصاد، دار وائل، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩، ص٤٤٠

شرايحة، وديع، دراسات التنمية الاقتصادية، دار كتابكم، ١٩٨٧، ص٥٥

شبير، محمد عثمان، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، دار النفائس، ١٩٩٦، ص٢٤١

شابرا، عمر، الإسلام والتنمية الاقتصادية، سلام اباد، معهد البحوث الإسلامية، المعهد الدولي للفكر الإسلامي، ١٩٩٩٣، ص٦٢

طايل، مصطفى كمال، البنوك الإسلامية في المنهج والتطبيق، الجزء الأول، بنك فيصل الإسلامي المصري، جامعة أم درمان الإسلامية د.ط، ١٩٨٨، ص١٦٢/ص١٦٣

طلافحة، حسين النهراوي، خميس، دراسة تحليلية لمشاكل البطالة في الاقتصاد الأردني، دراسة علمية محكمة، ابحتث مركز الدراسات الأردنية اربد، ١٩٩٨، ص٦٩/ص٧١

عبد القادر، السيد متولي، الاقتصاد الدولي، دار الفكر، ٢٠١١، ص٣٦/ص٣٩

عبد الرزاق، محمود، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية، الدار الجامعية، ٢٠١٠ ،ص١٢

عجمية، محمد عبد العزيز، ناصف، ايمان عطية، التنمية الاقتصادية، الناشر قسم الاقتصاد- جامعة الإسكندرية، د.ط، ٢٠٠٠، ص١٢٧

العساف، أحمد عارف، الوادي، محمود حسين، التخطيط والتنمية الاقتصادية، دار المسيرة، ٢٠١١، ص١٣٠

عبد السميع، أسامة، مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٨، ص٩/ص١٧.

عمر، حسين، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، ١٩٩٨، ص٧/ص٨

عبد القادر، السيد متولي، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات، عمان، دار الفكر، الطبعة الأولى، ٢٠١١، ص٨٤

عبد الرحيم، اكرام، التحديات المستقبلية للبنك الاقتصادي العربي، مكتبة مدبولي العربية، د.م، د.ط، ٢٠٠٢ ، ص٥١/ص٥٢

عبابنة، عبد الكريم محمد، التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية، رسالة ماجستير، ١٩٩٢، ص٣

عزمي، محمد مدحت، الواردات والصادرات والتعريفة الجمركية، مصر، مطبعة الاشعاع الفنية، ٢٠٠٢، ص١٩

العكاز، محمد علي، القيود الشرعية الواردة على حرية التجارة وأثرها في التنمية الاقتصادية، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٨،ص٥/ص٦

عوض الله، زينب، اقتصاديات النقود والمال، الدار الجامعية، د.ط، ١٩٩٥، ص١٧

عجمية، محمد عبد العزيز، الاقتصاد الدولي الإسكندرية، دار الجامعات المصرية، د.ط،١٩٧٨، ص٢٣

عريقات، حربي محمد، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٩٩٢، ص٢٦

عجمية، محمد عبد العزيز، ناصف، نجا، علي، عبد الوهاب، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الطبعة الثانية،٢٠١٠، ص٧٧/ص٨١

عبد الرزاق، فوزي، استراتيجيات التجارة الخارجية، زمزم للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠١٦، ص٢٣

علم الدين، محيي الدين، الاعتمادات المستندية، القاهرة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٩٩٦، ص ٢٣

عيد، عادل عبد الفضيل، الصكوك الاستشارية الإسلامية، الإسكندرية، دار التعليم الجامعي، د.ط، ٢٠١٥، ص ١٨

عبد الله، احمد علي، المرابحة أصولها واحكامها وتطبيقاتها والمصارف الإسلامية، الدار السودانية للكتب، الطبعة الأولى،١٩٨٧، ص١٩٥

عبد العادل، نشأت علي، الاستثمار والترابط الاقتصادي الدولي، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، ٢٠١٢، ص٢٨١

الفيروز أبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، قاموسي المحيط، بيروت، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثامنة، ١٤٢٦ هـ،٢٠٠٥ ،ص٩٦٥

قابل، محمد صفوت، الدول النامية والعولمة، الدار الجامعية، د.م، د.ط، ٢٠٠٣ ، ص ٦٢

القريش، مدحت، التنمية الاقتصادية، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠٠ص، ص١٣١

القريش، محمد صالح، علم اقتصاد التنيمة، اثراء للنشر، الطبعة الأولى، ٢٠١٠، ص١٩١.

القضاة، زكريا محمد الفالح، السلم والمضاربة من عوامل التيسير في الشريعة الإسلامية، دار الفكر، ١٩٨٤، ص٢٣٣

القوس، نايف، نشأة النقود وتطورها، البنك العربي، ١٩٩٨

قريصة، صبحي، النقود والبنوك، الدار الإسكندرية، الجامعية، ١٩٨٥، ص٧ * كروان، إبراهيم، المعضلات العربية في التسعينات، السياسة الدولية، العدد ١١٧، ١٩٩٤، ص١١

الليثي، محمد، التنمية الاقتصادية، دار الجامعات، المصرية، د.ط، ١٩٧٩، ص١٦

الليثي، محمد علي، إسماعيل، محمد محروص، مقدمة في علم الاقتصاد، مكتبة الانجلو، الطبعة الثانية، ١٩٨٥، ص٤١١

معروف، هوشيار، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦، ص٢٧/ص٢٨

المارودي، الامام ابي الحسين علي بن محمد، المضاربة، تحقيق:عبد الوهاب حواس، دار الوفاء، ١٩٨٩، ص١١٧

مسعود، خشير عبد الحليم، بوقرين (٢٠١١) ،مشروعية المضاربة في الاقتصاد الاسلامي، الملتقى الدولي حول الاقتصاد الاسلامي، المركز الجامعي ٢٣-٢٠١١/٢/٢٤

المكاوي، محمد محمود (٢٠١٠)، التحويل المصرفي التقليدي – الاسلامي، ط(١)، مصر: المكتبة العصرية.

القزويني، محمد بن يزيد ابو عبد الله (د.ث)، سنن بن ماجة، ج(٢)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار الفكر، ص٧٣٧

صبري، نداء خالد علي (٢٠١٥)، خصوصية التنظيم القانوني لعقد المرابحة للآمر بالشراء، رسالة ماجستير، نابلس، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا

حسين، محمد احمد (٢٠١٤)، المضاربة في المصارف الاسلامية، بحث مقدم الى مؤتمر بيت المقدس الاسلامي الدولي الخامس بعنوان (التمويل الاسلامي – ماهيته – صيغته – مستقبله)، فلسطين، رام الله

الرازي، محمد بن ابي بكر بن عبد القادر (١٩٩٥) مختار الصحاح، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، طبعة جديدة، ج١، ص ٢٦٧، تحقيق: محمود خاطر

الخضيري، محسن احمد (١٩٩٠)، البنوك الاسلامية، القاهرة، د.ط، ايتراك للنشر والتوزيع

ارشيد، محمود عبد الكريم (٢٠١٥)، المدخل الشامل الى معاملات وعمليات المصارف الاسلامية، ط١، عمان، دار النفائس للنشر والتوزيع

الصاوي، محمد صلاح، مشكلة الاستثمار في البنوك الاسلامية وكيف عالجها الاسلام، دار الوفاء، ١٩٩٠، ص٤٧٣

كروان، ابراهيم، المعضلات العربية في التسعينات، السياسة الدولية، العدد (١١٧)، ١٩٩٤، ص١١

مشهور، أمير عبد اللطيف، الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩١، ص٣٣٣/٣٣٤

منصور، علي حافظ، اقتصاديات التجارة الدولية، الناشر الدجوى، د.ط، ١٩٨١ ، ص١٢٢.

مجلة مجتمع الفقه الإسلامي، منظمة المؤتمر الإسلامي، العدد الخامس عشر، ١٤٢٥ هـ، ٢٠٠٤، الجزء الثاني، ص٣٠٩

محمود، سامي يوسف، الصكوك المالية الأزمة – المخرج، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠١٠، ص٧٥

مجيد، ضياء، البورصات، أسواق المال وادواتها الأسهم والسندات، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، د.ط، ٢٠٠٨، ص٨٥

المرسي، كمال الدين، الحل الإسلامي لمشكلة البطالة، الإسكندرية، دار الوفاء د.ط، ٢٠٠٤، ص١٤

محمد، السيد أحمد، التنابذ والتكامل حول البحر الأبيض المتوسط، السياسة الدولية، العدد ١٢٤، ابريل١٩٩٦، ص٨٩

المكاوي، محمد محمود، التكتل الاقتصادي الإسلامي، وأهميته في سبيل التنمية، مصر، المكتبة العصرية، ٢٠١٢ ، ص١٢٦/ص١٥٥

ناصف، ايمان عطية، مبادئ الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، د.ط، ٢٠٠٨، ص١٠٩

هدسون، جون، هرندر، مارك، العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة: طه عبد الله، دار المريخ، الرياض، د.ط، ١٩٨٧، ص١٤/ص١٥

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، ٢٠٠٧، البند الثاني من المعيار الشرعي رقم ١٧، المخاطر في الصكوك وموقف الشريعة من ضمانها، د. عبد الستار أبو غدة، ندوة الصكوك الإسلامية، عرض وتقويم المنعقد بجامعة الملك عبد العزيز، جدة، المنعقد ١١/١٠ جمادى الاخر ١٤٣١هـ، الموافق ٢٤-٢٥ مايو ٢٠١٠، ص٢٥٨

الوادي، محمود حسين، عباس، نضال علي، خريس، إبراهيم محمد، مبادئ علم الاقتصاد، دار المسيرة، ٢٠١٠، ص٣٤١

يونس، محمود، مقدمة في نظرية التجارة الدولية، الدار الجامعية، د.ط، ١٩٨٦، ص٢٤

Dale, 6.8 Bessem, T. (2013), Mourabaha contract and basis of Islamic. Finance. Interdisciplinary Journal of contemporary Research in Business